عبدالمجيد جرادات

ملامح التحدي

وأدوات التنمية



ملامح التحدي
وأدوات التنمية

ملامح التحدي
وأدوات التنمية

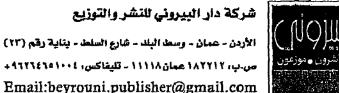
عبد المجيد إبراهيم جرادات

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٢/١٢/٤٥٨٧)

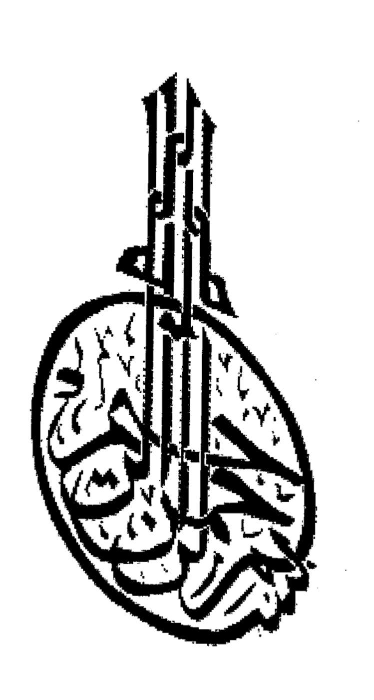
ملامح التحدي وأدوات التنمية - عبد المجيد إبراهيم جرادات.
دار البيروني للنشر والتوزيع

الطبعة العربية الأولى - ٢٠١٣

ISPN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٦٨-١٨-٤ (ردمك)



شركة دار البيروني للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - وسط البلد - شارع السلط - بناية رقم (٢٣)
ص.ب: ١٨٢٢١٢ عمان ١١١١٨ - تليفاكس: ٩٦٢٦٤٦٥١٠٠٤+
Email:beyrouni.publisher@gmail.com



المحتويـــــات

المقدمـــــة

كان الشيخ عبد الرحمن الكواكبي 1848_ 1902قد حرص على أهمية "صون الخصوصية الوطنية "للشعوب والدول ، وفي نظرته للإصلاح ركّز على أن "مبدأ الاعتماد على الجهود التي لا تتبلور من خلال الفكر النيّر للمخلصين والأمناء من أبناء الأمة ، يؤدي للفتور وإشاعة الجهل : وتبعاً لذلك فقد يسود الانقسام ، وتتفرّق الكلمة ، ثم تتراجع مقوّمات الكفاية الإنتاجية ، وآنذاك ، تبرز ملامح الحذر الذي يولّد الشك ، وكل ذلك يكون بطبيعة الحال على حساب حس التناغم الاجتماعي ، الذي يحول دون تأهيل الكفاءات التي تصنع الإنجازات .

يُستدل من قراءة الوقائع التاريخية والمعاصرة، أن الدول العظمى، توّظف كل إمكاناتها لخدمة أهدافها السياسية ، وبالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها الاقتصادية ، ومن الواضح أن فترة الحرب الباردة التي تفاعلت خلال النصف الثاني من القرن الماضي ، بين الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية من جهة ، والاتحاد السوفيتي "سابقاً" من جهة أخرى، قد أدت لتصنيف المواقف ، ومعرفة التوجهّات ، وفي هذا السياق ، جرى التحريض على مبدأ التهيوء ، للخطر المتوّقع من الخصوم ، مما استوجب معرفة المحايدين ، والاهتمام بالحلفاء والمؤيدين ، وقد تغيّرت هذه المعادلة منذ مطلع هذا القرن إذ باتت الأدوار محكومة بحجم النتائج التي تبقي على إدامة تواجد الشركات العملاقة في أسواق الدول النامية ، وهذا

يتطّلب بطبيعة الحال التفكير الجدي نحو تفعيل أدوات التنمية على طريق التجدد والابتكار .

في يومياتنا ، نسمع العديد من الآراء القيّمة حول التطلعات التنموية ، ونقرأ عبارات جميلة عن مشاريع قوانين واعدة : وفي الحسابات الموضوعية ، نميل للتذكير بأهمية الاستفادة من الدروس والعبر ، ذلك لان التخطيط الاستراتيجي يستند عادة على أهمية الانطلاق من تقييم الحاضر ، واستشراف المستقبل ، وفي هذا السياق نقول أن مبدأ الانفتاح بين فعاليات المجتمع ، يعتبر مظهراً حضارياً ، لان تداول الأفكار ، يجسّد القناعات ، ويقوّي الإحساس بقدسية المواطنة والميل التلقائي لصون الحقوق والمكتسبات على المستويين الفردي والاجتماعي .

تثير قضية التنمية انتباه الجميع ، وعلى الرغم من أهميتها ، إلاّ أنه لا يوجد لها تعريف شامل أو محدد ، إذ توصف أحياناً بأنها عملية متعددة الأبعاد ... تهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : ومع أن التنمية الاقتصادية تشكّل حجر الأساس في عمليتي البناء والاستقرار ، إلاّ أنها بدون شك قاصرة عن الإحاطة بكافة جوانب هذه العملية من المنظور الاجتماعي : وبالرغم من ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية تحتل موقعاً متقدماً من حيث توظيف الجهود وتوجيه الموارد ، سعياً للوفاء بأهم المتطلبات ، أو الاستحقاقات .

يُعرّف خبراء الاقتصاد التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من الخطط طويلة الأجل ، يتم بواسطتها تحقيق زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي من خلال مضاعفة الإنتاجية ، والتغيير الإيجابي ، وتحقيق الترابط والتنوع

في هيكل الاقتصاد ، والمقصود هنا هو إيجاد نوع من التوازن بين الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل من جهة ، وأصحاب المشاريع الواعدة والشركات المليئة من جهة أخرى : وفي هذا السياق يقولون إن النمو الاقتصادي يتمثّل بحجم التزايد في الدخل الحقيقي أو الناتج القومي : وعندما يتطوّر الحال هكذا : تكون النتيجة هي الرخاء الاقتصادي الذي يؤدي للازدهار وإشاعة التسامح والود بين الناس .

تُركّز الجهات المعنية بالإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية على " النوع " بالنسبة للنمو الاقتصادي قبل " الكم " : ذلك لان أرقى الحلول هي التي تعالج أزمات البطالة وتحقق العدالة ، وتضمن وجود العمالة ، وآنذاك تبرز ملامح التنمية الاجتماعية والتي توطن منظومة القيم والعادات التي تحث على الإيثار والتفاني من أجل الآخرين على طريق التجدد والنهوض .

يقولون ان السير في ركب التطّور يعتمد على أهمية التعامل من منظور التفاؤل الحذر، وفي الحسابات التنموية ، تراعي معظم الدول عدم إغلاق نوافذها أمام أحدث النظريات الاقتصادية أو العلمية والتكنولوجية : ولكنها تستند على عدة جوانب فيما يتعلّق بالأخذ بهذه النظريات ، فهنالك الخصوصية الفكرية والمعتقدات ، وحجم مصادر الدخل القومي للدولة ، وتبعاً لذلك ترسم السياسات والاستراتيجيات وفقاً للإمكانات المتاحة ، ومن الواضح أن هذا الأسلوب ، يُقلل من المفاجآت السلبية التي قد تنعكس على مصالح الدولة أو مستقبل علاقاتها مع الآخرين : ولغايات النجاح في هذا الميدان ، يصار إلى بلورة التحريض

الذاتي على الوعي ، وتشجع على النقد الهادف من أجل المساهمة في إغناء الفكر المتجدد، الذي يُمهّد لمعرفة الإبداعات والمواهب ، ويتيح الفرصة للتحاور وتبادل الخبرات ، ثم التوّسع بالبحث عن المعرفة ، بعيداً عن الانغلاق أو التراجع ،في مرحلة نتفق فيها على أن صون المكتسبات يعتمد على التعاون والتنافس نحو توحيد الجهود بالاتجاه الذي ينسجم مع المصالح العليا للجميع .

ثمة عناوين مطروحة للنقاش منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، منها ما يتعلّق بفكرة الاندماج الحتمي في الاقتصاد العالمي ، وأسس الاستثمار والإنتاج ، وكيف يكون التعاون الإيجابي ، ثم الشراكة المبنية على مقومات التكافوء : ومن وجهة نظر معظم المفكرين العرب ، فإن تجربة الاتحاد الأوروبي تؤكد جملة حقائق ، يمكن توضيحها على الشكل التالي :

- من المعروف بأن التطّور الحضاري ، والذي يوثّق الجانب المادي في الحياة، مثل الصناعات والمنتجات ، يعتمد على أدوات الاستقرار ، وأهمية إطلاق العنان للعقول النيّرة ، لتأخذ دورها المؤثر في مضاعفة الإنجازات في شتى الحقول والمجالات : لكن هذه الفرضية تصطدم بمحددات متشعبّة ، تشوّش على فكرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية : وفي الوقت الراهن ، فإن هذه المعادلة تحظى باهتمام المشتغلين بالسياسة والاقتصاد والثقافة ، على اعتبار أن المنهج العملي ، يعتمد على ضرورة الإسهام والمشاركة ، خصوصاً بعد أن أدت الثورة التقنية إلى تمتين العلاقة بين الأسواق المؤهلة من حيث الرغبة بالتوّسع ، والتنافس المبني على الجودة والتميّز .

• تتأثر الدول العربية بالتقلبات السياسية أو الاهتزازات الاقتصادية أكثر من غيرها ، ومن الواضح أن هذه المعضلة تستدعي العديد من الاحتياطات والتدابير التي تحصّن مقوّمات التماسك الاجتماعي من أجل مواكبة المستجدات ، وأحدث الابتكارات : وفي حدود تجربة الدول التي واجهت مثل هذه المنغصات، فإن الحس الثقافي يتركّز عادة بعدة اتجاهات ، أولها تشجيع ذوي المهارات على الانخراط في الأعمال المنتجة من منظور الاعتماد على الذات ، والتفاعل مع الثقافات العالمية بحدود الاستفادة من أرقى التجارب وأنجح المحاولات .

في كتابه "عصر العلم" يشير العالم العربي أحمد زويل إلى ضرورة التقاء العلم والتكنولوجيا بالنسبة للدول العربية مع إرادة شعوبها ، وأهمية تحقيق الترابط والتوافق في الحقول الإنتاجية والمعرفية ، ذلك لان النظرة الموضوعية لواقع الأسواق العالمية خلال الخمسين سنة المقبلة ، تؤكد أن الدول المتقدّمة في المجالات الصناعية والتكنولوجية سوف تستفيد من إنجازاتها الحضارية بعدة اتجاهات ، أهمها أن امتلاك مفاتيح وأسرار المعرفة التقنية يعني التسلّح بعناصر القوة بشقيها الاقتصادي والمعنوي ، وتبعاً لذلك يكون الاستثمار الحقيقي للزمن ، والقدرة على التأثير في المحافل الدولية ودوائر صنع القرار ، الأمر الذي يضع خبراء التنمية والاقتصاد في العالم العربي أمام مهمة البحث عن أفضل الحلول العملية على طريق التجدّد والتطوّر ، سيما وأن هنالك تجارب حديثة ، نجحت بحكم التصميم والمثابرة ، والأيمان المطلق بأن حشد الجهود وإرادة العمل يلتقيان عادة على قاعدتين : الأولى ، تتكوّن من خلال منظومة القوانين التي تصون العدالة

وتحقق المساواة بين الناس ، والقاعدة الثانية ، ترتكز على إشاعة الود والتنافس ، ليكون الإيثار ، الذي يعمّق الإحساس بروح الفريق ، ويقوّي أسس العمل في هذا الاتجاه .

بناء على هذه الاعتبارات ، فإن محتويات هذا الكتاب ستحاول الربط بين عناصر ومكونات الموروث الشعبي من القيم والعادات النبيلة من جهة، ودور المثقفين العرب في التصدّي لكل ما يؤدي للاستحواذ على مقدرات شعوبهم ، وممتلكات أوطانهم من جهة أخرى .

ولان الشباب يشكلّون نصف الحاضر وكل المستقبل ، فلا بد من استعراض أهم التحديات التي تواجههم ، وماهي أفضل السبل للارتقاء بأدائهم، وتوجيه طاقاتهم لخدمة أنفسهم وبيئتهم الاجتماعية .

أما التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، فهي تعتبر قاعدة الانطلاق نحو التجدد والازدهار الذي يؤمن الاستقرار ، ولهذا تم مناقشتها بما يفيد الباحث، ويسهم بدقة التشخيص وموضوعية التحليل .

تتألف عناوين هذا الكتاب من مجموعة ابحاث علمية وفكرية ، كان الباحث قد شارك من خلالها بمؤتمرات دولية في عدد من الجامعات العربية ، وقد نوقشت ضمن أوراق عمل استندت على منهجية القراءة التشخصية لواقع الأحداث التي تعصف بالعالم العربي ، واثارت تساؤلات حول أهم الجهود والتدابير الضرورية للحيلولة دون المضي بإستنزاف مقدرات الشعوب العربية على حساب الارتقاء بثقافة ابنائها.

التراث الشعبي والفعل الثقافي

في موضوع الربط بين التراث الشعبي و الفعل الثقافي، فإنّ رؤية نُخب المفكرين تهتم عادة بالبحث عن أهم عناصر التطبيق الموضوعي والواعي لمفهوم الانتماء الذي يوفر شروط "الإنماء" خصوصًا وأنّ العالم يشهد تحولات متسارعة في ميادين التكنولوجيا المتطورة، الأمر الذي أحدث مزيدًا من التفاوت في الدخل القومي بين معظم الدول، و من هنا نشطت الحركات الفكرية في الوطن العربي بالاتجاه الذي ينسّق الجهود، ويدعم المواقف للتفاهم على القواسم المشتركة التي تصون الهوية في مرحلة نواجه فيها سلسلة من التحديات، تتمثل في جوهرها بغياب التوازن الذي يضمن شروط التوافق.

عند دراسة الثوابت و المتغيرات، و تتبع البعد الزمني و التاريخي، نتفق على أنّ الأدب يتطور نتيجة عملية التداخل بين المعطيات الاجتماعية والإنتاج المعرفي، ومن باب الدقة التي تنسجم مع استحقاقات المرحلة، نبحث عن الأدلة و البراهين التي تخدم الطموحات والتطلعات بالاتجاه الذي يعزز التراث الشعبي ويكرس سبل التواصل في معادلة يكون التنوّع أبرز عناوينها، و التماثل أرقى مضامينها.

يختلف الحديث عن التراث الشعبي من بلد لآخر، و من الواضح أنّ أوّل مرحلة في عملية تكوين "التراث" تتمثل بما اصطلح على تسميته بالبنية الأساسيّة و التي تبين التقسيمات الاجتماعيّة، كأن تقول أهل المدن أو الريف أو البدو، ولا بدّ هنا من نشوء مجموعة من المعطيات الاجتماعيّة مثل

النخوة، ومظاهر التكافل الذي يقوي العزائم أيام المحن والشدائد، وتقوم هذه المعطيات بدور العناصر التي تُثري البنية الاجتماعيّة، وفي هذا السياق يمكن القول أنّ ملامح التراث الشعبي تتفق من حيث محتوى البنية الأساسيّة، بينما يتشعب الاختلاف في البنية الاجتماعيّة، وهنالك أسباب جغرافيّة وتاريخيّة لتأكيد الاتفاق أو الاختلاف؛ على سبيل المثال، فإنّ الروايات الأردنية والفلسطينية تورد: عكا، والقدس، والبلقاء، وحيفا، وأم الجمال، بينما تذهب الروايات الليبية إلى ذكر طرابلس وبنغازي وغدامس ... إلخ.*

تتسم الذاكرة الشعبية بأنها ذات طبيعة انتقائية، ولهذا فإنّ التعاقب الزمني من خلال ظاهرة التذكر أو النسيان كثيرًا ما يؤدي لاختيار الأحداث التي تضاف لمخزون "الذاكرة الجماعيّة"، وفي هذا الميدان يرى خبراء العلوم الاجتماعية ضرورة تحديد "الذاكرة" و دورها من جهة، والقوة الإبداعيّة والتوثيقيّة للمؤرخين من جهة أخرى. يُذكر هنا أنّ "روبرت"** يعرّف الذاكرة على أنها "الملكة التي تجمع و تحفظ المُدركات الماضية وما يرتبط بها، وهي في الواقع "الفكر" الذي يخزّن ذاكرة الماضي".

ومن المعروف أنّ المقدرة "التذكرية" للإنسان تتأثر وتُصقل بإدراكه لأهمية المادة التي ينبغي أن يتذكرها، و برغبته في تذكر حصيلة من الأحداث

* د. عبدالرحمن أيوب: الآداب الشعبية و التحولات التاريخية، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ابريل 1986، ص40

** د. عبدالرحمن أيوب: الآداب الشعبية و التحولات التاريخية، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ابريل 1986، ص42

أو جزء من حدث دون نهاياته، والمهم في نهاية المطاف هو التعامل مع العناصر التي تثري النص على اعتبار أنّ الراوي الشعبي يتمتع بمسؤولية اجتماعية تستدعي بالضرورة الإحاطة بالوقائع التاريخية و دقّة المتابعة، و توثيق الدروس والعِبَر بأسلوب يُمهّد للاستفادة من أرقى مظاهر الحداثة إلى جانب الاعتزاز بالتراث الذي يُفهم من منظور الأصالة، و التي تتبلور من خلال الإتيان بمعادلات خلاّقة، تربط حاضر الأمة بتراثها وماضيها الذي يوثّق الوقائع و الأحداث التي تثير حماس النشئ على طريق التجديد لتتهيأ الفرصة للرواد و البناة في حفظ تراثهم وصون هويتهم.

منظومة القيم بين استحقاقات العولمة و مستجدات المرحلة

يقول الدكتور عبد اللطيف البرغوثي في دراسته المنشورة في مجلة عالم الفكر، العدد الأول، نيسان 1986: إنّ ما قيل عن الصلة الوثيقة بين الإنسان وحضارته في أنّه "لا إنسان بلا حضارة، ولا حضارة بلا إنسان" يصدق على التراث"، فمادة التراث قديمة قِدَم الثقافة؛ أي منذ أن تطورت لدى الإنسان الرغبة والدافعيّة للتعلّم، و اتجه للاستفادة من المحاولات والتجارب؛ بمعنى أدق، فإنّ التراث موجود منذ ظهور اللغة التي مكّنت الناس من التفاهم فيما بينهم، كما ساعدتهم على تجميع المعلومات وحفظها، و نقلها من جيل إلى جيل، وبتقديرات المؤرخين والدارسين، فإنّ هذه الإنجازات تعود إلى زمن يمكن تقديره بما يتراوح بين ثلاثة و خمسة ملايين من السنين.*

* كناعنة، شريف، ملامح المادة الفلكلورية، مركز الوثائق و الأبحاث، جامعة بيرزيت، ص3

وقد دُوّنت مادة التراث منذ بدأ عصر التدوين ضمن المواد الأخرى، مثل المواد المكتوبة على الآثار في مصر و العراق، وهي مواد اشتملت على الكثير من القصص و العادات والمعتقدات والتقاليد، ومن مثل ما اشتملت عليه كتب الرحالين والمغامرين والمكتشفين والتُجّار، ويصح هذا القول على مواد التراث العربي، فهي قديمة قِدَم المجتمعات العربية ، فقد رُويت مشافهةً إلى أن أفردت لها مصنفات و مخطوطات خاصة بها.

تطوّر مفهوم التراث في أوروبا و الولايات المتحدة منذ مطلع القرن العشرين، وبالمناسبة، كلمة تراث بالإنجليزية هي "فولكلور"، وهو مصطلح مكوّن من كلمتين؛ "فولك" بمعنى الناس أو عامة الشعب، و "لور" بمعنى المعرفة أو الحكمة، وقد استُعملت هذه الكلمة لأول مرة من قِبَل الكاتب الانجليزي "وليام جون تومز" في رسالة بعث بها إلى صحيفة "ذي اثينيوم" في آب 1846 *، حيث اقترح استعمال هذا المصطلح كعنوان لحقل يشمل دراسة العادات والتقاليد و الممارسات والملاحم والأمثال والمعتقدات والأفكار. نذكر هنا بأنّ التراث بمفهومه المُحدّد يدور حول المعارف والمنتوجات الشعبية، والشرط في الأشياء غير الماديّة حتى تعتبر تراثية هو أن تكون متوارثة وأن تُعبّر عن وجدان الشعب. و في هذا السياق ينقل الدكتور شريف كناعنة بتصرّف عن واحد من أشهر الانثروبولوجيين الفولكلوريين الأميركيين، و هو الدكتور ألن دنديز، قائمة تصلح عيّنة لأهم المواد التي يشملها حقل التراث، "الفولكلور" في أيامنا هذه، وفيما يلي تلك القائمة:

* الموسوعة البريطانية و الموسوعة العربية الميسرة: مادة فولكلور.

حقل التراث يشمل: الأساطير، الخرافات، القصص الشعبية، الأمثال، الترانيم والتعاويذ، التبريكات، عبارات التحية والوداع، المجاملات، الملابس الشعبية والرقص الشعبي، المسرح والفن الشعبي، المعتقدات والطب الشعبي، الموسيقى و الأشعار والأغاني الشعبية، المصطلحات والتشابيه، الألقاب والكنايات الشعبية، أسماء الأماكن و المواقع والملاحم الشعبية، أنماط البيوت والأسوار، والاحتفالات الشعبية في المواسم والأعياد والمناسبات المختلفة*.

أخذ علم الفولكلور في أوروبا و الولايات المتحدة الأميركية مكانته إلى جانب العلوم الإنسانية الأخرى في الجامعات، فهو يُدرَّس كما هو الحال بالنسبة لعلم الاجتماع وعلم النفس، وعلى مستوى الشهادات الجامعية كافّة. والجدير بالذكر، أنّ الكونجرس الأميركي أنشأ عام 1976 ضمن مكتبة الكونجرس مركزًا باسم American Folk life Center، مركز الحياة الشعبية الأميركية، وهذا المركز يهتم بحفظ الفنون الشعبية وطريقة الحياة هناك، وجُلّ ما يتم التركيز عليه هو أنّ النآس يعتقدون بأنّ التواصل مع التراث هو جانب معرفي يشدّ الأميركيين للاهتمام بكل ما يعزز قوميتهم وتنامي نفوذهم في الشؤون العالمية، خصوصًا و أنهم تمكّنوا من فرض ثقافتهم وتراثهم السياسي على كثير من الأمم، و على هذا الأساس، تبرز الحاجة للحديث عن التراث العربي وتطوراته، و إذا توقفنا عند الجانب المتعلق بالفنون القوليّة مثل المعتقدات والسلوك، والفنون الشعبية المادية من أدوات وملابس ومساكن، فلا بد من تناول اللغة العربية التي هي قوام

* كناعنة، ملامح المادة الفولكلورية، ص14

الفنون القولية. وفي هذا الميدان، نجد أنفسنا أمام ثلاثة مستويات من اللغة العربية، اصطنعتها أمتنا في عصورها وأقطارها المختلفة للتعبير عن ذاتها ولصياغة ثقافتها، هذه المستويات هي:

1. اللغة العربية الفصحى المعرّبة.
2. اللغة العربية المتوسطة بين الفصحى و العامية، والتي نصفها أحيانًا ب "المكسّرة" أو العاميّة المحسّنة.
3. اللغة العاميّة الدارجة في الاستعمالات اليومية.

وبما أنّ اللغة الأم الفصحى لم تعد لغة يومية للشعوب العربية، فإنّ تراثها من العصر الجاهلي إلى وقتنا الحاضر هو تراث عربي، لكنه يقع خارج دائرة التراث، ويستقر ضمن دوائر تراثنا الرسمي، على اعتبار أنّ لغته هي لغة القراءة والكتابة، وليست لغة المشافهة، وحتى في أيام "الفصحى الذهبية"، فإنّ الأدباء والمفكرين العرب يُميّزون بين أدب الخاصّة وأدب العامّة الذي لا يرقى لمستوى أدب الخاصة من حيث المحتوى و اللغة، ولذلك، فإنهم لم يدوّنوا منه إلاّ القليل ضمن تدوينهم لأدب الفصحى. أمّا المستويان الثاني والثالث، فهما الواسطتان اللتان تتعامل بهما الشعوب العربية في مجالاتها الثقافية المختلفة، ولذلك فهما الوعاءان اللذان يحويان الفنون القوليّة في التراث العربي، ففي الأول منهما نجد أشعارًا ملحونة، كما نجد الأزجال والقصص الدينية، وسيرة عنترة بن شداد، والزير سالم، وألف ليلة وليلة، والظاهر بيبرس، وسيرة بني هلال وتغريبتهم، وجميعها سير وملاحم شعبية، كانت الشعوب العربية وما زالت تستمع لها، و يقتدي الروّاد والبناة بالرموز الذين شكلوا قامات عالية وإنجازات تندرج بين

صفحات التراث الشعبي، وتعزز ثقة أبناء الأمة بأنفسهم وبهويتهم، وتأسيسًا على ذلك، يرى الباحث أنّ القيم النبيلة والموروثات الشعبية التي تقوّي مفاهيم البناء الاجتماعي ومقوّمات التكافل بين أبناء الأمة العربية مستهدفة كما هو الحال بالنسبة لمصادر الدخل القومي للدول الغنية التي تبذل الجهود من قبل الدول العظمى والصناعية لاحتواء جهود أبنائها وابتزاز خيرات أوطانهم. وبما أنّ نظم العولمة التي قيل بأنها ليست غزوًا عسكريًّا للعالم، و ليست تأثيرًا سياسيًّا، ولا حتى سيطرة اقتصادية، وأنها تعميم للثقافة، وهي حضارة فرضت نفسها عبر التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، وأنّه لا يوجد أمام العالم خيار إلاّ التعامل معها و القبول بها، و مع أنّ هذا الأمر قد يكون في جانب منه صحيحًا، إلاّ أنّ الترجمة الحقيقيّة للعولمة أنها كل الأبعاد السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية، وهي من أبرز مبررات الهيمنة التي تتزايد يومًا بعد يوم، وتؤدي للتعتيم على المحطات المشرقة من التراث؛ إذ من المعروف أنّ انتشارها تزامن مع انهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وربما تعزز ذلك بعد أفول نجم الاتحاد السوفياتي "سابقًا"، و الذي شكّل فيما مضى القوة العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية، ومن المعروف أنّ نظم العولمة تشكّل مقدمة أساسيّة للتطويع، فهي تهمل الأبعاد الإنسانية أو حرية الشعوب، ذلك لأنها تُطبّق عبر مؤسسات عديدة أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن المؤكد أنّه مع نمو العولمة يزداد تركّز الثروة لدى الأغنياء، وتتسع الفروق بين بني البشر والدول، تبعًا لتضخم موجودات الدول الصناعية والغنية و نضوب أو تراجع اقتصاديات الدول

النامية أو الفقيرة التي تضطر في بعض المواقف للإهمال في إحياء تراثها الشعبي، إمّا لأنها تجد نفسها في دور "المقلّد" أو لانشغالها بأساسيات عيشها، وهذه أهم المنغصات بالنسبة للاعتزاز بالموروث الشعبي و الهوية معًا.

ونظرًا لطبيعة العلاقات وتبادل المصالح، فإنّ العديد من الدول النامية ترى عدم إغلاق نوافذها أمام أحدث النظريات الاقتصادية أو العلمية أو التكنولوجية، و لهذا فهي تراعي عدة جوانب فيما يتعلق بالأخذ بهذه النظريات؛ فهنالك الخصوصية الدينية والثقافية و حجم مصادر الدخل القومي، ومن هنا تقرر الدول التعامل وفق الإمكانات المتاحة أو الأهداف المنشودة. ويبقى أنّ السير في ركب العولمة بدون احتياطات تنموية بالنسبة للدول محدودة الموارد، قد يطوّع اقتصاديات هذه الدول بعيدًا عن الشعور بحس التناغم أو التفاهم الذي يوحّد الجهود و يكرّس العمل نحو الحداثة إلى جانب المحافظة على التراث بكل ما يعنيه من قيم الترابط والتماسك وصون الهوية.

على أنّ الأمناء من أبناء هذه الأمة يخشون سيطرة الإقطاعيين أو الشركات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لفقدان حسّ الانتماء الوطني، وقد يمتد ذلك للتشويش على ما يرتبط بالتراث ومقوماته التي ذكرنا أنها تمثل أحد جوانب المعرفة في حياة الأمة، ولكل هذه الأسباب، فإنّ خبراء العلوم الاجتماعية يرون ضرورة تفعيل أسس ومقومات التنمية اجتماعيًا وتربويًا و ثقافيًا و اقتصاديًا و على المحاور التالية:

أوّلاً: على المستوى الاجتماعي، فإنّ للعادات والتقاليد دورًا مهمًّا في كيفية مواجهة الاحتمالات أو التطورات، وكثيرًا ما نتحدّث عن دور القدوة

الحسنة في المجتمع، ومناقشة دور القدوة الحسنة يعني التركيز على دور النخبة، إذ نعلم أنّ الشدائد هي التي تفرز الرجال، وأنّ احتمال المصاعب يرتبط بالقيم الاجتماعية، لأنّه يتصل بالقدرة على الثبات و السعي لتحقيق النجاح المنشود من خلال الصفات الإيجابية المتوارثة.

ثانيًا: يرى معظم المفكرين العرب الذين يهتمون بالأصالة والمعاصرة أنّ السياسات الغربية تجاه الدول العربية والإسلاميّة أثّرت سلبيًّا في طبيعة العلاقة بين السياسي و المُفكّر، فهي تتجدد بأسلوب يصون الأهداف والمصالح الغربية في المنطقة حتى وإن تعمقت التناقضات الاجتماعية بين العرب تبعًا لذلك، و يبدو أنّ الخطط الموضوعة في هذا السياق تستوجب إثارة الوعي العربي، بحيث تتبلور مفاهيم التناغم الاجتماعي، ويتم تضييق الفجوات ما أمكن، تجنّبًا للتبعية التي تعيق الحركة نحو الأفضل، وتؤدي لتجزئة وتمييع الهوية الحضارية والسياسية والتراثية للأمة.

ثالثًا: الأصل في إحياء التراث الشعبي هو إحداث أفعال تشكّل مجموعة احتياطات أو تدابير تحول دون المساس بالإنجازات الحضارية والفكرية، ولإنجاح هذا التوجه فإنّ مهمة المثقّف تبدو شائكة و شائقة معًا، فإن حاول التذكير أو التنبيه لبعض المخاطر أو المزالق أو حذّر من مغبة المضي في الاستهانة بواقع هذه الأمة، فربما يصطدم بما يكبح جماحه، لكنّ ذلك لا يعني التوقف عند حدود الممنوعات التي إن تراكمت، فإنّها قد تُلهي الناس عن الاهتمام بتراثهم ومقوّمات هويتهم. وبالمحصّلة، فإنّ المفكر والمثقف هما ضمير الأمّة، وبجهدهما، يتم توثيق الرصيد الفكري والحضاري بين من يبادر بالفعل أو القول ومن يتأثر أو يهتم به، وبهذه المنهجيّة تتكون المناعة

الاجتماعية وهي أحد المظاهر الصحية التي تعلي البناء وتربط حاضر الأمة بماضيها.

رابعًا: نؤكّد أنّ الثقافة أصبحت عنصرًا حاضرًا في كل التفاعلات السياسية، وأداة مؤثرة في كل قرار، و هي "نبض" في كل مشروع، سيما وأنها تشكل أساس التنمية التي تحاول أن ترقى بالإنسان وتجنّب المجتمع آفات العصر بما تحمله من أوجه التعصّب و التحيّز الذي يمس مصالح أبناء هذه الأمة على حساب تقوية الآخر.

خامسًا: يقول أهل الرأي و المعرفة أنّ الثقافة هي الخيط الذي يربط كل القيم الإنسانيّة، ويجعل من مقاومة الظلم جسرًا مشتركًا تعبر من خلاله البشرية إلى حيث تهوى أو تريد، و في هذا الجانب، فإنّ مهمة الدفاع عن الهوية تصبح "جماعية"، وذلك من منظور الرغبة بصون المخزون التراثي، وتطوير الإنتاج الإبداعي، وإيجاد الصيغ الملائمة للتواصل، وآنذاك تكون الحداثة بوجهها المشرق.

سادسًا: ندرك أنّ فلسفة "النهوض" لا تتحقق بالجهد الفردي، و لهذا فقد حرصت الفعاليات العربية على مواصلة العمل من أجل إنجاح أهداف المشروع النهضوي العربي، و تشير معظم الدراسات والوثائق أنّ مفهوم القوميّة العربية ظهر في القرن التاسع عشر بعد أن تبلورت الحاجة للتخلص من القهر ومحاولات طمس الهوية العربية، و بالرغم من الجهود المتواصلة من قبل المفكرين و المهتمين العرب لتحقيق قدر من الانسجام والتوافق الذي يقلل من أسباب التبعية، إلاّ أنّه يمكن القول أنّ هنالك جملة معوّقات حالت دون تنسيق المواقف للتفاهم على مبدأ التكامل الاقتصادي، على

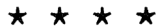
اعتبار أنّه يشكّل قيمة استراتيجيّة للأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل، و لهذا فإنّ فكرة الاعتزاز بالهوية القومية على مستوى العالم العربي لا تروق للقوى العظمى التي تحرص دومًا على حيوية مصالحها و أهدافها الاستراتيجية في الوطن العربي بأكمله، ذلك لأنّ الإجماع العربي يُفهم على أنّه يتعارض مع اهتمامات وتطلعات خبراء السياسة والاقتصاد الذين سبروا غور هذه المنطقة، ويتوارثون أهم الحقائق عن حيويتها، حيث أهمية التجارة بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط و طريق الفرات.

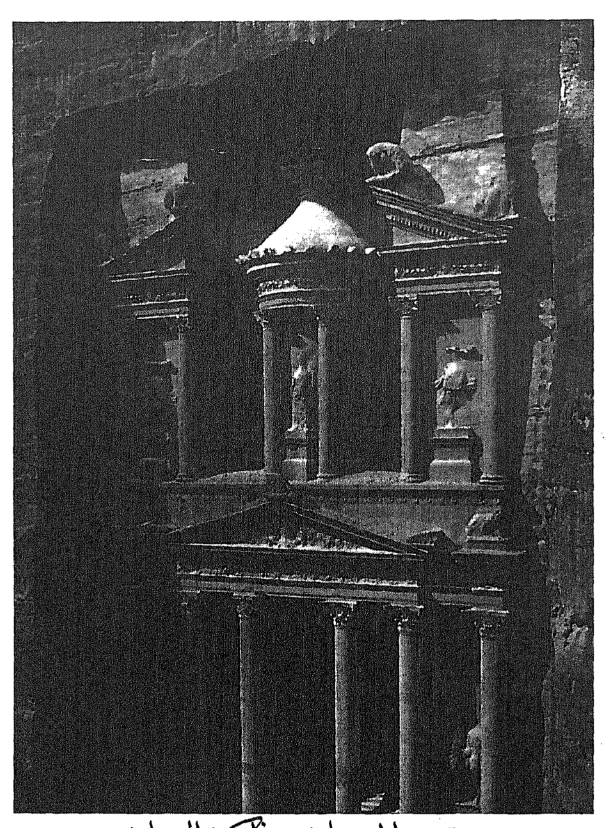
يبقى أنّ أهمية الفعل الثقافي بالنسبة للتراث تتبلور من منظور الحرص على صون الهوية الحضارية للناس؛ ذلك لأنّ أدق تعريفات الثقافة أنها مجموع اجتهادات المفكرين والعلماء والفقهاء والأدباء إجابة على أسئلة عصورهم واستجابة لكل ما يخدم طموحات أمتهم.

تؤكد النظرة الاستشرافيّة على أهميّة إعادة التقييم بين الحين والآخر، والاستفادة من المحطات المشرقة في تراثنا الشعبي، و هذا يتطلب التفاعل أو القبول بنتائج المتغيرات في مرحلة يشهد العالم فيها اتساعًا في المجالات العلميّة و التكنولوجيّة، وهذا بالطبع كان من أبرز الإنجازات المعرفيّة.

ولأنّ اللغة كما ذكرنا تعتبر أحد الفنون القوليّة في التراث، فإنّ الارتكاز على فضيلة الكلمة التي تصنع الفعل يُعدُّ مطلبًا بالنسبة لاستحقاقات المرحلة، ومن المتفق عليه أنّ هذه المعادلة تقلل من الشعور بالتبعيّة أو الاتكاليّة لأنّها تغذّي الفكر الإنتاجي، وتُحصّن التنظيم الاجتماعي، وآنذاك يكون الاهتمام بالتراث والاعتزاز بالهوية.

تُســهم التنميــة الفكريّــة الناتجــة عــن التربيــة الحديثــة بظهــور القــيم الديمقراطيّة وما يواكبها من أفكار حول العدالة الاجتماعيّة و تكافؤ الفرص وإزالة الفوارق و هذا ما يعمّق الثقة بالنفس و يساعد على التواصـل الـذي ينشر تراث الأمّة، وعلى أساس الشـعور الطبيعـي بـالعزّة القوميّـة والرغبـة باللحاق بالعالم المتقدّم.





عبقرية المكان وذاكرة الزمان



الشباب بين عناصر التحدي و مفهوم الريادية

يُجمع المفكرون العرب على أن ثمة تحديات ثقافية واقتصادية وسياسية وأمنية تواجه هذه الأمة، في حين يتوقع علماء الاقتصاد والطاقة أنّ القرن الحالي سيحمل المزيد من المفارقات أو المفاجآت؛ ذلك لأنّ العالم يشهد تطوّرًا هائلاً في المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية في مختلف مناحي الحياة، ويستشف من سير الأحداث و السيناريوهات المرسومة أنّ الضبابية تشكّل أحد معوّقات التنمية ببُعديها الاقتصادي و الاجتماعي.

عند دراسة الثوابت والمتغيرات، وتتبع البعد الزمني والتاريخي، نتفق على أنّ التحديات السياسية أدت للتشويش على عوامل النهوض بالاتجاهين المعرفي و التنموي، و في هذا السياق كان لا بد من تكثيف الجهود نحو بلورة فكرة التكامل أو التنسيق، على اعتبار أنّ فلسفة "البناء" لا تتحقق بالجهد الفردي و من هنا تشعب الحديث عن التنمية التي تعرّف بأنها عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، حيث يقوم بها أبناء المجتمع بنهج تعاوني من أجل التقدم والنمو وتحقيق الرفاهية التي تعزز القدرات الإبداعية والابتكارية.

يُعوّل أهل الرأي و المعرفة على الدور الفاعل للثقافة، بعد أن أصبحت عنصرًا حاضرًا في التفاعلات السياسية، وأداة مؤثرة في القرارات الرشيدة، ونبضًا في المشاريع الواعدة، لأنها تمثّل أساس التنمية التي تهتم بالإنسان وتنأى بالمجتمع عن آفات العصر بما تحمله من أوجه التعصّب

والتحيّز الذي يتقاطع مع أرقى القيم وأنبل الأهداف، ومـن المتفـق عليـه أنّ تحقيق قدر من الانسجام والتوافق يسهم ببلورة الخطوات التي ترفـد الخطـط الاستراتيجية للأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل.

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المحطات؛ ذلـك لأنهـم يمثلـون الـذراع الأقوى لمجتمعـاتهم، وتأسيسًـا علـى ذلـك تهـتم القيـادات التربويـة برسـم الاستراتيجيات الواضحة، والتي تنمي في الشباب الميل التلقائي للبحث عـن المعرفة بجوانبها المتشـعّبة، وفي هـذا السـياق، فـإنّ الـدول المتطـورة تـرى في الشباب جملة حقائق، أهمها أنّ ميولهم و طموحـاتهم المتجـددة تمثّـل المحـور الأساسـي في عمليـة التنميـة بأبعادهـا العلميـة و الفكريـة و الاسـتراتيجية، ولأنهم هكذا فإنّ المرجعيّات المعنيّة بشؤونهم تركّز عادةً على كل المقومـات التي تسهم تلقائيًا بتعزيز دورهم الفاعل في مواصلة البناء مـن أجـل التطـوّر والنماء، ولأنّ حالهم يختلف من بلد لآخر وفقًـا لمـا يؤمنـه الـدخل القـومي لكل دولة، وما تقرره السياسات و النظم و الأعـراف السـائدة، فـإنّ خـبراء العلوم الاجتماعيّة يحرصون على أهمية بناء الشخصية الوطنيـة الـتي تـؤمن بقيم التـوازن والتنـاغم، وضـرورة الأخـذ بيـد الطاقـات الشـبابية الواعـدة وتوفير الرعاية التي تدعم الجهد الخلّاق والعطاء المتجدد.

و في ظل ثـورة التقنيـات و الاتصـالات، فـإنّ حالـة الانفتـاح غـير المنضبط بين الدول و الجماعات أدت لظهور الحاجة للتواصل مع الشـباب، على اعتبار أنّ دقة المرحلة تستدعي تعاون كل الجهات والمؤسسات الرياديّـة لدعم الطاقات الشـبابية القـادرة علـى تحقيـق التميّـز الـذي يضـمن السـير الحثيث في ركـب التطور التكنولوجي و المعرفي، وفي هذا الاتجاه فإن النجـاح

من وجهة النظر الواقعية يعني أنّ البيئة الاجتماعية تتوقع من المتفوقين المزيد من الإنجازات والتواضع الذي يقوّي أسس الترابط، سيما وأنّ الإبداع هو ما يترجم النظريات والأفكار إلى حقائق ملموسة وأفعال تنفع الناس، ومن المتفق عليه أنّ أسلوب الرعاية بحد ذاته لا يعني الاهتمام بشريحة معينة دون غيرها، فهو يبدأ من زاوية الإحساس بوحدة المصير والأهداف، ويرتكز على المقومات الأساسية لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويصون مظاهر العدالة والمساواة بين الناس.

تؤكد النظرة الاستشرافية لواقع الشباب أنّ هنالك موروثًا اجتماعيًّا يتلخّص في الربط بين التميّز والحصول على الامتيازات، في حين أنّ الوضع الطبيعي يكمن بعدّة اعتبارات يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- تتبلور فكرة الخطط الاستراتيجية والسياسات و البرامج التي تهتم بالشباب على أساس أنهم يمثلون شريحة سيكون لها دور فاعل، وهذا يتطلب تزويدهم تدريجيًّا بالخبرات و المهارات التي تمكنهم من المشاركة في عملية التنمية بكل أبعادها، وتبعًا لذلك يُصار إلى إشاعة أسلوب التنافس البنّاء الذي يُنمي روح المبادرة واكتشاف القدرات سعيًا لتعميم قيم العمل المنتج، بعيدًا عن الترف والمباهاة، ونبذ الاتكالية وعدم التأثر بالرواسب السلبية.
- بدأت الشركات العملاقة و المؤسسات المرموقة محليًّا وعالميًّا بالتعامل مع الشباب من منظور "الكيف" و ليس "الكم"؛ أي أنّ الكفاءات التي ستكون مطلوبة أو مرغوبة هي التي تُعرف من خلال التفوق في التحصيل

العلمي و التميز في الأداء، يلي ذلك القدرة على المثابرة لأنها المدخل الرئيس للنجاح.

- يقولون أنّ الشباب يقلدون و يتأثرون أكثر من غيرهم، وفي هذا السياق يرى معظم المربين والموجهين أنّ غرس قيم التفاني في نفوس الشباب يعتبر خطوة نقية في يوميات التفاعل الإيجابي بين مختلف الفئات أو الفعاليات، فهي تعمم مفهوم الإيثار الذي يُعرّف بأنّه وضع كل الجهود والنوايا والأفعال في إطار الخدمة العامة و المنزهة عن الفرديّة أو التطلعات الشخصية، إذ تتجسد تبعًا لذلك مفاهيم التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد، ويكون للقدوة الحسنة دورها في تقريب وجهات النظر والإصلاح، و بما يُعمّق الانتماء بمعناه الواسع، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدول التي تعاني من شح مواردها تلجأ عادةً إلى سياسة التدبر وحسن التبصر، وتقلل من النزعة الاستهلاكيّة رغبةً منها بالوفاء بالتزاماتها الملحّة تجاه العقول النيّرة من طاقاتها الشبابية المتحفّزة لإثبات موجوديتها علميًا و عمليًا.

عند الحديث عن منظومة القيم، كثيرًا ما يُشار إلى السماوات المفتوحة والقرية الكونيّة، الأمر الذي يستدعي التحرّك المحسوب والمنظّم نحو الأخذ بأسباب وأساليب المعاصرة، إلى جانب الإلتزام بالمعايير الاجتماعيّة الثابتة، ومن المتفق عليه أنّ هذه المعادلات تستند على الوعي التام والإدراك الموضوعي لصون المكتسبات الحضارية والمحافظة على الهوية.

يقول المؤرخ "توينبي" أنّ غياب التحدي كثيرًا ما يؤدي للتراخي أو الشعور بالفراغ الذي قد يُفسد الحماس نحو المشاركة الفاعلة في التجدد

ومواجهة الاستحقاقات والمتطلبات، وعلى هذا الأساس، فإنّ أرقى السياسات التي توضع أمام الشباب تراعي سلسلة من الترتيبات، أهمها أن تتأسس العلاقات بناء على التعاون المنتج، على المستويين الشخصي والاجتماعي، دون أن يطغى أحد الجانبين على الآخر، وفيما يتعلّق بموضوع التوازن، فإنّ مراعاة البعدين الاقتصادي والاجتماعي تعتبر ركيزة ثابتة لتحقيق معايير التميّز والجودة بمعناها الواسع.

تهتم الجهات المعنية بالشباب بضرورة تفعيل دور الشخصية المبدعة ضمن معادلة تحقيق الذات والتوسع في طرق البحث المعرفي للإفادة من المعطيات الإيجابية التي أفرزتها الثورات العلمية المتتالية، بدءًا بالثورة الزراعيّة والصناعيّة ثمّ التكنولوجيّة و المعلوماتيّة، و في هذا الميدان يجري التركيز على عدم احتكار المعرفة، و من المنظور الذي يجسّد التفاعل الإيجابي مع الأحداث والمستجدات العالمية، بحيث تكون النتيجة هي تجنّب الانعزال الاجتماعي مع الحفاظ على مبدأ الاعتزاز بالوطن والانتماء الذي يقوّي مظاهر التماسك والترابط الودي بين الناس.

ولأنّ الشباب هم الحلقة النشطة بين الحاضر والمستقبل، فإنّ قدرتهم على الخروج من دائرة التأثر إلى التأثير ستمكنهم من التقاط خيوط الأمل الذي يفجّر طاقاتهم الكامنة، وتوظيف جهودهم لخدمة أنفسهم وبيئتهم الاجتماعيّة، وبالمحصّلة فإنّ "التواضع" يقرّب المسافات ويؤدي للتوافق مثلما يعزز روح التنافس نحو تحقيق النجاحات، و في تاريخ الأمم التي تجاوزت المحن وتغلبت على الصعاب، نقرأ أنّ التفاؤل الحذر يمنح الإنسان الفرصة لمواصلة العمل الجاد، والمحاولات التي لا تتوقف على مشارف المحددات ولا

تتأثر بالمعوقات. نشير هنا إلى أنّ الحرص على عدم الوقوع في الأخطاء يؤثر على الكفاءة ومستوى الأداء، و الأصح هو مراعاة الدقّة إلى جانب الإتقان، وأثناء العمل لا بدّ من المذاكرة والتقييم المبني على تقبّل النقد المعتدل، والذي يسهم بالتصحيح أو التصويب، أمّا الاتكاليّة، فإنّها تؤثّر على منسوب المبادرات الإبداعيّة، وتحدّ من إمكانيّة امتلاك الأدوات الفعليّة لمواجهة عناصر و مصادر التحدي.

نتفق على أن مبدأ الاهتمام من قبل مؤسسات المجتمع بالشأن الشبابي، يستند على عدة حسابات ، أهمها ضرورة التعرّف على أصحاب المواهب والإبداعات ، وفي هذا السياق نجد أن مشاركة هؤلاء في النشاطات الفكرية أو العملية تحقق نتائج مباشرة ، باتجاهين : الأول ، أنها تُعزز ثقتهم بقدراتهم ، وتدفعهم لمواصلة البحث والاستنباط ،من أجل التواصل مع أحدث المبتكرات أو المستجدات ، أما الاتجاه الثاني ، فإنه يُثير في بقية الشرائح الشبابية القدرة على المحاولة والاستكشاف : وفي هذا الجانب ، نتأكد أن خبراء التربية يقولون أن حالة التفاعل المباشر بين الشباب ، تُعمم المعرفة ، وتقوّي الإحساس بتحمّل المسؤولية : ذلك لان الطالب في المواقف الطبيعية قد يتعلّم من زميله أكثر مما يتعلّمه من أستاذه ، والسبب هو عنصر الدافعية أو الحماس التلقائي نحو التنافس الإيجابي .

يُشكّل الترابط الأسرى الحلقة الأساسية في أصول التربية ، ولهذا فإن دور الأباء والأمهات يعتبر من القواعد المهمة في بناء تصورات طموحة لدى الشباب، ولان المرحلة العمرية لدى الشباب تخضع لرغبتهم بتحقيق الذات ، فإن النجاح في هذا الميدان ، يعتمدُ على مبدأ الانفتاح بين الأهل

وحنكتهم في التوجيه الذي يرتكز على الحرص والدفء ، والإرشاد الذي يقوم على القاعدة التي تقول أن الإشارة للخطأ تستوجب إثبات الصواب : نشير هنا إلى أن منسوب الخلافات ينعكس تلقائياً على مزاج وسلوك النشئ : ومن المعروف بأن عدم تزوّد الشباب بالقيم التي تنمّي علاقاتهم مع بيئتهم الاجتماعية ، يؤدي لظهور تصرفات غير مرغوبة ، ربما يكون العنف أحد مظاهرها : وفي بعض الحالات يصل الشباب لقناعات غير إيجابية ، تأخذهم لمسارات لا تنسجم مع مستقبلهم ، ولا تؤمن القدر المنشود من الراحة لذويهم .

تشكو معظم المجتمعات من ظاهرة العنف التي انتشرت بسبب تباين الظروف الاقتصادية ، ومعايير التوازن بين الدول والشرائح الاجتماعية ، وفي أحدث الدراسات التي أجريت من قبل أساتذة التربية وعلم الاجتماع ، تم التوّصل لاستنتاجات وتعريفات تصف العنف على أنه خرق بالأمر ، وهو ضد الرفق والتسامح ، وفي هذا الإطار يقول ابن منظور في كتابه لسان العرب " أعنف الشيْ ، أخذه بشدة ، والعنف في علم النفس هو سلوك " منفّر " ويتخلله خروج على قيم المجتمع الفكرية والأخلاقية : وله انعكاسات ونتائج تتعارض في جوهرها مع سبل النهوض اجتماعيا واقتصادياً ، فهو يؤسس لغياب الثقة بين الناس ، ويبعث على التوّتر والتحفّز ، ومن أسوأ نتائجه أن عقلاء وحكماء الأمة ، ينشغلون بإصلاح ذات البين ، في حين أن الوضع الأمثل لخدمة مصالح الشعوب ، يتجلّى بتكاملية الأدوار بين الجميع ، لتكون التنمية الحقيقية في شتى مجالاتها وأهدافها .

كثيراً ما نسمع عن الحاجة لسن قوانين صارمة للحد من العنف ، وقد يكون ذلك في جانب منه صحيح ، لكن العبرة تكون في أساليب التربية التي تبدأ بترسيخ القناعات نحو الاحترام المتبادل ، والمطمئن هو أن المشاركات الشبابية في مختلف النشاطات تؤكد أننا أمام جهود واعدة ، وأفكار بناءة ، ولانجاح هذه الخطط تقوم معظم الجامعات الأردنية بإسناد أدوار كاملة للمبدعين من الشباب، يتخللها تقييم وتحليل ومناقشة موضوعية ، تمنح الشباب الفرصة للتحاور وتبادل الآراء ، بعيداً عن أجواء التناقض، وبمنهجية علمية تؤدي للتوافق بمعناه العملي والعلمي .

فيما يخص المتغيرات الاجتماعية ، فإن المجتمعات المتطّورة ، تحرص على اعتماد أرقى القيم وأحدث التقنيات لتربية أبنائها ، وتنشئتهم ليصبحوا على وعي تام بمتغيرات الحياة والنماذج السلوكية التي تشجع الفرد على التعلّم والتفاعل مع أقرانه وبيئته، ليكون عضواً فاعلاً في تأدية الأدوار المنتظرة ، ولهذا يركّز علماء التربية على ضرورة تطوير سبل المعرفة التي يكتسبها الشاب أثناء الدراسة ، على إعتبار أن لدى الشباب قابلية للتكيّف مع المتغيرات الإيجابية ، لكنهم يكونون بأمس الحاجة للتزّود بالإرشادات والنصائح المفيدة ، ومن هنا تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية التي توصف بأنها آلية تُستخدم في تنمية السلوك بمعايير تلتزم بالجوانب المشرقة حضارياً وثقافياً وتستفيد من المستجدات العلمية والفكرية على طريق التعاون الذي يُنسّق الجهود والتماسك الذي يوّطنْ أسس الود ، ليكون العمل المنتج والتكافوء : وهذه أبرز ملامح التنشئة في مرحلة المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية .

عند الحديث عن المتغيرات الاجتماعية لابد من التذكير بجملة حقائق ، أهمها أن الدراسة المتأنية لنشأة العلوم الطبيعية تؤكد أن العوامل البيئية تلعب دوراً هاماً في تحديد مسار النمو الإنساني ، والمقصود بالبيئة هنا كل العوامل التي يتفاعل معها الإنسان ، أو جميع المواقف والمثيرات التي يستجيب لها الفرد ، وكلمة البيئة تشمل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية : أي أنها تتضمّن كل المؤثرات والمتغيرات ، ويكون لها انعكاسات ومخرجات يجري التعامل معها وفقاً لرؤية القائمين على عملية التنشئة الشبابية ببعديها القيمي الذي يرسخ القنا عات ، والمعنوي الذي يوّجه السلوك نحو الفضيلة، وما يتلوها من أفعال تصب في المصالح العليا للناس ، وعلى هذا الأساس تتواصل المبادرات الإيجابية لصون البيئة الأسرية لأنها تعتبر التربة الصالحة للنمو السليم.

ثمة نظريات للتنشئة الاجتماعية ، وفي هذا السياق يقول خبراء العلوم الاجتماعية إن الإنسان يولد معتمداً على غيره ، متمركزاً حول ذاته ، ولكي يصبح هذا الفرد إنساناً عليه أن يتمثّل في وجدانه قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ، لتتكوّن اتجاهاته وميوله وعواطفه ، ومن ثم يعرف دوره في المجتمع ومسؤولياته تجاهه ، دون أن يفقد هويته وشعوره باستقلال شخصيته، الأمر الذي يرسم له حالة من التوافق بطريقة لا تتعارض مع العادات الاجتماعية ، ومن المعروف أن بلورة هذه المعايير تستند على مقومّات التنشئة الاجتماعية ، بما هي عليه من نسق فكري ، يوضح العلاقة بين الوقائع ودلالاتها ، والنظريات العلمية ومعطياتها ، وفي كل الأحوال فإن إشكالية مفهوم العمل بالنسبة للشباب تحتل حيزاً مهماً من تفكير

الأهل والجهات المسؤولة من جهة ، والشباب من جهة أخرى ، والمهم أن مفهوم العمل يرتبط بعدة مصادر ، أهمها رغبة الإنسان بالسعي لتلبية حاجاته وأساسيات عيشه ، ومن المعروف أن العمل الجاد يُسهمُ باكتساب العلم والمعرفة القائمة على الملاحظة والتجريب ، وبالرغم من اختلاف مفاهيم علاقة العمل بالحياة الإنسانية ، إلاّ أن المحصّلة تحتوي على معنى النشاط والحركة ، والإجهاد الجسمي الذي يصقل الشخصية ، ويُثري الخبرة، مثلما يقّوي القدرة على الاحتمال ، وفي هذا السياق : يقولون إن العمل موّجه نحو غايات نبيلة ، لانه منتج للضروريات التي تدعم وجود الإنسان وديمومته واستمرار بقائه عن طريق تعزيز قدراته الإنتاجية ، وتحقيقه لمعادلة إثبات موجوديته ، والاعتماد على ذاته ، وآنذاك تتهيأ الفرصة لمواصلة الإنجازات ، وتكون النظرة الموضوعية لمتابعة السير في ركب التطوّر والحداثة .

ترتكز مقوّمات العمل على منهجية التنمية والتحديث ، والمقصود بهاتين الكلمتين التنمية والتحديث" هو تطوير الأجهزة الإدارية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، واستنادا لقنا عات خبراء الاقتصاد ، فإن نجاح الخطط التنموية يلتقي مع دوام الاستقرار الذي يحفّز الطاقات الشابة على المثابرة والمتابعة ، وتكريس جهودهم للاستزادة من حقول العلم الذي يُغذّي إبداعاتهم ومواهبهم، وفي هذه الأثناء لابد من إشاعة أساليب الحوار الهادف ، والتعوّد على دقة التشخيص أثناء معالجة القضايا الأساسية ، ووضع الحلول المنطقية والعقلانية ، وعندما يتعلّم الشباب هذه المرتكزات في مرحلة عمريه مبكرة ، فإنها تصبح سمة بارزة في تصرفاتهم المتوازنة أثناء

المشاركة في رسم السياسات أو صنع القرارات . فيما يخص نظرة الشباب للحداثة ومتطلباتها ، فإن الدراسات المتخصصة في هذا الجانب تؤكد ضرورة المواءمة بين العادات التي تحث على الترابط والود وأهم الخطوات التي تلتقي مع متطلبات الغمل وطموحات الشباب : ويبقى أنه في الأجواء الاجتماعية التي تنعم بالمظاهر الصحية ، يقتنع الجميع بضرورة الصدق في العمل والإخلاص فيه ، ويصار إلى إزالة الاستغلال بالأساليب التي تنمّي المهارات ، وتعزز الطاقات من خلال خلق فرص العمل ، لان الإنتاجية المثمرة من أهم الحوافز التي تُعمّق روح الانتماء ، وبالنتيجة فإن العمل المنتج بالنسبة للشباب وغيرهم ، يصنّف على أنه مدخلاً مناسباً لفتح الآفاق على حضارة وثقافة الشعوب التي تحقق نجاحاتها بجهد المبدعين من أبنائها.

الشباب بين مفهوم العمل ومتطلبات الحداثة

يرتبط مفهوم العمل بعدة اعتبارات ، أهمها رغبة الإنسان بالسعي لتلبية حاجاته وأساسيات عيشه ، ومن المعروف أن العمل الجاد ُيسهم باكتساب العلم والمعرفة القائمة على الملاحظة والتجريب ، وبالرغم من اختلاف مفاهيم علاقة العمل بالحياة الإنسانية ، إلاّ أن المحصّلة تحتوي على معنى النشاط والحركة والإجهاد الجسمي الذي يصقل الشخصية ، ويثري الخبرة، مثلما يقّوي القدرة على الاحتمال ، وفي هذا السياق ، يقولون أن العمل موّجه نحو غايات نبيلة ، لأنه منتجُ للضروريات التي تدعم وجود الإنسان وديمومته ، واستمرار بقائه عن طريق تعزيز قدراته الإنتاجية ، وتحقيقه لمعادلة إثبات موجوديته ، والاعتماد على ذاته ، وآنذاك تتهيأ

الفرصة لمواصلة الإنجازات ، وتكون النظرة الموضوعية لمتابعة السير في ركب التطوّر والحداثة .

ندرك أن الشباب يتأثرون ويميلون للتقليد أكثر من غيرهم ، ولأنهم جزء من الفئات الاجتماعية التي تنتمي لأنظمة سياسية واقتصادية وتراثية، فإن القادة التربويين والمربين ، يضعون في استراتيجياتهم تجاه الشباب سلسلة من الخطوات العملية والإرشادية ، أبرزها ، أن قدرة الشباب على التكيّف مع النظم الاجتماعية القائمة ، تعتمد بالدرجة الأولى على "صحة" وسائل التنشئة الاجتماعية التي تتبلور في أجواء الأسرة والمدارس والمعاهد العليا والجامعات ، ثم وسائل الإعلام المختلفة .

ترتكز مقوّمات العمل على منهجية التنمية والتحديث ، والمقصود بهاتين الكلمتين "التنمية والتحديث" هو تطوير الأجهزة الإدارية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، واستناداً لقناعات خبراء الاقتصاد ، فإن نجاح الخطط التنموية يلتقي مع دوام الاستقرار الذي يحفّز الطاقات الشابة على المثابرة والمتابعة ، وتكريس جهودهم للاستزادة من حقول العلم الذي يُغذي إبداعاتهم ومواهبهم، وفي هذه الأثناء ، لابد من إشاعة أساليب الحوار الهادف ، والتعّود على دقة التشخيص أثناء معالجة القضايا الأساسية ووضع الحلول المنطقية والعقلانية ، وعندما يتعلّم الشباب هذه المرتكزات في مرحلة عمرية مبكّرة ، فإنها تصبح سمة بارزة في تصرفاتهم المتوازنة، أثناء معالجة المشاكل أو المشاركة في رسم السياسات أو وضع القرارات المختلفة .

فيما يتعلّق بنظرة الشباب للحداثة ومتطلباتها ، فإن الدراسات المتخصصة في هذا الجانب تؤكد ضرورة المواءمة بين الجوانب المشرقة في الموروثات الشعبية ، مثل العادات التي تحث على الترابط والود ، وتشجّع على المبادرات الخلاّقة ، والإتيان بحلول تنسجم مع متطلبات العمل وطموحات الشباب، ويبقى أنه في الأجواء الاجتماعية التي تنعم بالمظاهر الصحية ، فإن الجميع يقتنعون بضرورة الصدق في العمل والإخلاص فيه ، ويصار إلى إزالة الاستغلال بالأساليب التي تنّمي المهارات ، وتعزز الطاقات من خلال خلق فرص العمل ، لان الإنتاجية المثمرة من أهم الحوافز التي تعمّق روح الانتماء ، وبالنتيجة ، فإن العمل المنتج يعتبرمدخلاً مناسباً لفتح الآفاق على حضارة وثقافة الشعوب التي تحقق كما نجاحاتها بجهد المبدعين من أبنائها .

الشباب والتوافق الاجتماعي

يشكّل الشباب مجموعة عناصر فاعلة في النهضة والازدهار ، فهم المرآة الصادقة التي تعبّر عن التقدّم ، ودليل جوهري على مبدأ استمرارية الحياة وإعمار الكون ، وتبرز أهمية الشباب لانهم أكثر فاعلية وقدرة على التطّور والتغيير ، وبما يتفق مع طبيعة الأمة وإنجازاتها الحضارية والتاريخية، وفي هذا السياق ، يجمع خبراء التربية على أن النجاح في الميادين الاستثمارية يعتمد على أهمية تسلّح الشباب بأرقى المفاهيم المستمدة من تراث بيئتهم ، والتقاليد الصالحة في مجتمعاتهم ، وتلك هي ملامح القوة والتماسك الذي يوّفر سلامة البنيان ، ويمهّد للتعرّف على أصحاب الإبداعات ، سعياً لدعم المواهب والقيادات الواعدة .

في كتابه الذي يحمل عنوان "الشباب قضية ورعاية ودور" يقول الدكتور خليل الفاعوري: "إن الأسس الاجتماعية لرعاية الشباب، تقوم على تثبيت القيم الاجتماعية والأخلاقية، سواء الموروثة أو المكتسبة، ودمجها في عمليات التنمية بأبعادها المختلفة"، وبناء على ذلك فإن التركيز على البعد الثقافي في التنشئة من أجل حشد الطاقات وبلورتها ضمن المقوّمات التي تعزز الشخصية الاعتبارية، يُسهم بتحقيق النجاحات والتغلّب على المشاكل والمحددات، ويجسّدُ التصميم، ويقوّي العزيمة، وهنا يأخذ الحديث عن التنظيم والتخطيط الاستراتيجي بالنسبة لرعاية الشباب أهميته من الجوانب التي تراعي ثقافة البيئة، والميول السائدة ودراسة الاحتمالات، ثم اعتماد الترتيبات والحلول التي تلتقي مع الطموحات المنشودة، وتحفّز الطاقات الشبابية نحو الإيثار، بما هو عليه من وضع كل الجهود والنوايا والأفعال في إطار الخدمة العامة والمنزّهة عن النزعة الفردية أو التطلعات الشخصية، ومن المعروف أن هذه المزايا تندرج في مقدمّة أولويات وسلوكيات الأشخاص الذين يتقنون فن الإدارة، ويكون لهم أفعال مشهودة في خدمة المصالح العليا لبيئتهم الاجتماعية.

عندما نتحدّث عن التوافق الاجتماعي بين الشرائح الشبابية، فإننا نطمح إلى إيجاد فكر مشترك واتجاهات موّحدة بينهم، بقصد تدعيم أسلوب المشاركة والتعاون، وعليه فإن استقامة الجهد تعتمد على دور المرجعيات الموثوقة والتي تهتم بتوجيه الشباب نحو الانسجام والترابط، وترسم أنجح السياسات لإظهار القيادات الشابة من خلال سلسلة خطوات تستند في مجملها على تحديد المهام المنوي تكليف المبدعين من الشباب

لإنجازها ، وفي هذا الميدان تتم مراعاة أمرين : الأول ، أن الصبر والقدرة على الاحتمال من أهم الصفات التي يحاول الشاب الطموح التحلّي بها ، والأمر الثاني ، يكمن بامتلاك الشخصية المؤثرة من حيث مراعاة الفروق الاجتماعية ، والإلمام بالمهارات الغلمية ، والمرونة التي تمنح القائد الشاب ثقة زملائه ، والقدرة على استخدام المصادرالاساسية ، والإمكانات المتاحة بأسلوب يحقق أهداف التطّور الاجتماعي ، وإشاعة أسباب الثقة التي تدفع الجميع للحرص على منجزاتهم وممتلكاتهم .

نشهد بين الحين والآخر ، ما يسميه خبراء العلوم الاجتماعية "بالتعالي الفكري بين بعض الشرائح الشبابية" خصوصاً في الحالات التي تتسع فيها الفجوة بين الأغنياء ومحدودي الدخل ، ولمعالجة التباينات أو الاختلالات التي قد تحدثها هذه النزعة ، يؤكد كبار العلماء والفلاسفة على أهمية الربط بين الحكمة والتواضع ، علماً بأن الدراسات الهادفة في هذا الميدان ، توّضح أن المتعلمين يكونون أقرب إلى الانسجام مع بيئتهم ، انطلاقاً من فهمهم لمنظومة القيم الاجتماعية والمعرفية التي تتأسس بناء على مقوّمات التعاون والتوافق الودي بين الناس .

تهتم الجهات المعنية بالشأن الشبابي ، بإشاعة روح التنافس الذي يمهّد لتعزيز فكرة "التحكّم الذاتي" ومن المعروف أن قدرة الشاب على تقييم أدائه ، تمكّنه من توثيق علاقاته بزملائه ، على اعتبار أن ذلك يحقق التكاملية ، ويعزز الإنتاجية ، ولإنجاح هذه الفكرة ، يتم التركيز على عدة معايير ، أهمها ، المعيار التربوي والاجتماعي ، ثم المعيار المهني والثقافي والحضاري : وفي هذا السياق ، يقولون أن الإنتاج يعتبر حجر الأساس في

بناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ومن خلاله يمكن التعّرف على أصحاب المواهب القادرين على تحمّل المسوؤليات ، وعندما تتحقق هذه التطلعات ، تكون المشاركة الفاعلة في العمل ، وتتهيأ الفرصة للمزيد من التشاور وتنقيح الآراء ، وتبعاً لذلك تحرص المرجعيات الأكاديمية والمدارس العريقة على مبدأ الالتزام بالمعايير والضوابط التي تنمّي السلوك التعاوني الذي يُثري حياة الإنسان والمجتمع، والمهم هو الحد من الفوارق الاجتماعية ، ذلك لأنّ العالم يواجه متغيرات وتحوّلات مثيرة ، تتطلّب في مجملها احترام القيم الإنسانية ، بشكل يؤدي للتماسك والاستقرار، وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من التحرّك المحسوب نحو التغيير الإيجابي ، والأخذ بأسباب وأساليب المعاصرة ، وبما لا يتعارض مع الثوابت التي تتناول الأبعاد الرئيسية للتطّور والتجدد ، والبحث عن التميّز والجودة ، وانتقاء المعايير الملائمة وتوظيفها في الخطط التنموية ، بمعادلات تعالج الثغرات الاجتماعية ، وترتقي للمستوى الذي يجمع مجمل التفاعلات ، بحيث يقتنع الجميع بأن قوة الشعور الفردي ، تكون مستمدة من حس الانتماء للتنظيم المؤسسي أو الاجتماعي على حد سواء .

تحرص المجتمعات البشرية على اعتماد أرقى القيم ، وأحدث التقنيات لتربية أبنائها ، وتنشئتهم ليصبحوا على وعي تام بمتغيرات الحياة والنماذج السلوكية التي تشجع الفرد على التعلّم والتفاعل مع أقرانه وبيئته ، ليكون عضوًا فاعلاً في تأدية الأدوار المنتظرة ، ولهذا يركّز علماء التربية على ضرورة تطوير سبل المعرفة التي يكتسبها الشاب أثناء الدراسة ، على اعتبار أن لدى الشباب قابلية للتكيّف مع المتغيرات الإيجابية ، لكن واقع الحال يشير إلى حالة التداخل بين ميل الشباب لتحقيق ذاتهم ومحاولتهم الاعتماد

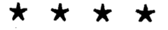
على أنفسهم أحياناً ، بدون تيقّن يرقى إلى امتلاك الخبرات الناضجة من جهة ، وحاجتهم للتزوّد بالإرشادات والنصائح المفيدة من جهة أخرى ، وعلى هذا الأساس ، تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية التي توصف بأنها آلية تستخدم في تنمية السلوك بمعايير تلتزم بالجوانب المشرقة حضارياً وثقافياً ، وتستفيد من المستجدات العلمية والفكرية على طريق التعاون الذي ينسّق الجهود ، والتماسك الذي يوّطن أسس الود ليكون العمل المنتج والتكافؤ، وهذه أبرز ملامح التنشئة في مرحلة المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية .

فيما يرتبط بالمتغيرات الاجتماعية ، لابد من التذكير بجملة حقائق ، أهمها أن الدراسة المتأنية لنشأة العلوم الطبيعية ، تؤكد أن العوامل البيئية تلعب دوراً هاماً في تحديد مسار النمو الإنساني. نوّثق هنا أن البيئة تشمل كل العوامل التي يتفاعل معها الإنسان ، أو جميع المواقف والمثيرات التي يستجيب لها الفرد ، وكلمة البيئة تتضمّن المؤثرات الخارجية والداخلية والمتغيرات التي تواجه الإنسان ، ويكون لها انعكاسات ومخرجات ، يجري التعامل معها وفقاً لرؤية القائمين على عملية التنشئة الشبابية ببعديها القيمي الذي يُرسخ القناعات ، والمعنوي الذي يوّجه السلوك نحو الفضيلة وما يتلوها من أفعال تلتقي مع أنبل الطموحات وأرقى التطلعات ، وبناء على هذه الاعتبارات ، تتواصل المبادرات الإيجابية لصون البيئة الأسرية ، لأنها تمثّل القاعدة الأساسية للنمو السليم ، يليها المدرسة بما تبذله من جهود لإغناء المعرفة وطرق التفكير ثم التعوّد على حل المشكلات .

ثمة نظريات للتنشئة الاجتماعية ، وفي هذا السياق يقول خبراء العلوم الاجتماعية أن الإنسان يولد معتمداً على غيره ومتمركزاً حول ذاته ، ولكي يصبح هذا الفرد إنساناً، عليه أن يتمثّل في وجدانه قيم المجتمع

وعاداته وتقاليده ، لتتكوّن اتجاهاته وميوله وعواطفه ، ومن ثم يعـرف دوره في هذا المجتمع ومسؤولياته تجاهه ، دون أن يفقد هويته وشعوره باستقلال شخصيته ، حتى يتمكّن من رسم حالة من التوافق بطريقة لا تتعارض مع العادات الاجتماعية ، ومن المتفق عليه أن صياغة هذه المعايير بنسق فكري، يوّضح العلاقة بين الوقائع ودلالاتها، والنظريات العلمية ومعطياتها .

نقول بعد ذلك أن عملية التنشئة الاجتماعية هي حلقة تعلّم، لأنها تتضمّن تغييراً أو تعديلاً في السلوك ، نتيجة اكتساب خبرات مفيدة وممارسات هادفة ، خصوصاً وأن المؤسسات التربوية والأكاديمية تراعي الأخذ بأساليب حديثة ومتطورة أثناء تطبيق مراحل التنشئة الشبابية : وفي مجمل الأحوال ، فإن مبادئ التعليم العامة تُركز على نظرية التعزيز الإيجابي، لأنها توسع آفاق الابتكار لدى الشباب ، وتقوّي عناصر الثقة بين المربين والنشئ، من خلال التلقائية التي تمنح الشباب الفرصة لطرح القضايا بمنهجية توّضح الرؤية ، وتقلل من أسباب الشك، وكل ذلك يعتمد على النظم التربوية الحديثة والتي تستند على جملة محاور أهمها أن مستوى التحدّي الذي يحس به الناس ، يستدعي التركيز على أسس النهضة الفكرية والعلمية ، والإعداد للحاضر والمستقبل ضمن الأطر التي تشجّع المبادرات الخلاقة ، نشير هنا إلى أن الهدف الأولي للإعداد يراعي إنتاج نوعية ممتازة من الطاقات الواعدة ، والتي تتسلّح بالجسارة والميل التلقائي لمجابهة المخاطر، وتقبّل المسؤولية ، وتحمّل نتائج الأعمال الجماعية من زاوية الإيمان المطلق بوحدة الهدف والمصير .



في آفــاق التنمية

يرتكز الحديث عن التنميـة بمفهومهـا الشـامل علـى مراعـاة الظـروف السائدة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويشـكّل التخطـيط الاستراتيجي أحد المقوّمـات الـتي تستقيم مـن خلالهـا الجهـود والمبـادرات الخلاّقة : وفي هـذا السياق يقولـون أن تـوفير القواعـد المعلوماتيـة ، يمكّـن المتنفذّين من اتخاذ القرارات السليمة ، والتي تحقق النتائج الصحيحة : ذلك لان المعرفة التنظيمية أصبحت جوهر الحياة الحديثـة بالنسـبة لمـوارد النـاس الذاتية ، وثرواتهم الطبيعية .

تعتـبر المعلومـات مـن أهـم المتطلبـات المعاصـرة ، وهـي تمثّـل عنصـر التحدّي لكل فـرد في المجتمـع لصـلتها بمجمـل النشـاطات البشـرية ، وتعـدُ المعلومات من أسباب تطوّر ونمو المجتمعات ، لأنها تسـهم في وضـع الخطـط الوطنيـة والسياسـات الاقتصـادية سـعياً لخدمـة الطموحـات والتطلعـات الريادية.

عند مناقشـة التنميـة ببعـديها الاقتصـادي والاجتمـاعي ، لابـد مـن استعراض الواقع الجغرافي الاقتصادي للـوطن العربـي ، والـذي يكتسـب أهميته من موقعه المتوّسط مـن العـالم ، فهـو الجـزء الـذي يـربط القـارات الثلاث : آسيا ، أوروبا ، وأفريقيا : نشير هنا إلى أن المساحة الإجمالية للوطن العربي هي " 7 ،13 " مليون كم2* : ويتميّز الـوطن العربـي بسـيطرته علـى الأذرع المائية الثلاثة " البحر المتوّسط والبحر الأحمر ، والخليج العربي .

* الطيطي : صالح : كتاب التنمية العربية والتطلعات المستقبلية ص37.

الأهمية الاقتصادية للوطن العربي

1. تعدد الأقاليم المناخية ، وتنوّع البيئات فيه ، ووفرة المحاصيل الزراعية واختلافها من قطر إلى آخر ، وهذا بدوره يعزز عوامل القوة في تكامل عناصر الإنتاج الزراعي بين أقطار الوطن العربي .

2. يسيطر الوطن العربي على المضائق البحرية الهامة : باب المندب ، قناة السويس ، مضيق هرمز ، ومن المعروف أن الدول العظمى والصناعية تحرص بشتى الوسائل على إدامة مصالحها الاقتصادية وأهدافها الاستراتيجية من خلال هذه الممرات .

3. يشارك الوطن العربي في التجارة الدولية بما لايقل عن 60بالمائة من تجارته العالمية، وذلك بفضل ضخامة إنتاج النفط العربي ، والذي يعادل33 بالمائة من إنتاج العالم و 56 بالمائة من الاحتياطي العالمي *

4. وفرة التراكيب الجيولوجية ، وتنوّع الخامات المعدنية في طبقاتها .

5. يمتاز الوطن العربي بكثرة سواحله على البحار وطولها 14 مليون كيلو متر، وهي ذات أهمية اقتصادية وتنموية ، فيما إذا استغلت على الوجه الأكمل .

* الطيطي ، صالح: كتاب التنمية العربية والتطلعات المستقبلية ص7

الثروات الطبيعية والمياه

يتجه الاقتصاديون لتقسيم عناصر الإنتاج إلى :

أولا: المـوارد الطبيعيـة ، وتشـمل المنتجـات الأرضـية والنباتـات الزراعيـة والثروة الحيوانية ومصادرالمياه العذبة منها والمعدنية .

ثانياً : المـوارد الماليـة " رأس المـال " والـذي يمثّـل مـا يسـتخدمه الإنسـان في الإنتـاج كـالآلات ، والمعـدات والمبـاني المسـتعملة في الزراعـة ، والتعـدين والصناعة والنقل، وكل ما يمكن أن يستخدم لزيادة الإنتاج .

ثالثاً : الموارد البشرية ، وتتمثّل في الأيـدي العاملـة والطاقـات المنتجـة مـن مختلف المستويات ، والخطط الاقتصادية الـتي تعتمـد في المجـالات التنمويـة ، وسيتم التوّسـع في هـذا الجانـب عنـد بـاب " الإدارة الاسـتراتيجية للمـوارد البشرية " . فيما يتعلّق بالموارد الزراعية ، فإن الوطن العربـي كـان سـباقاً إلى الحضارة بفضل جهود الروّاد من أبنائه الذين بادروا بوضع سياسات توزيـع الميـاه ، وبنـاء الجسـور ثـم صـيانتها وحمايتهـا ، وإقامـة السـدود ، وإنشـاء الخزانات : وهكذا ظهرت الحضارات القديمـة الـتي عرفتهـا جمهوريـة مصـر العربية والعراق ، وجنوب شـبه الجزيـرة العربيـة، ولا تـزال الزراعـة تحتـل مكاناً بارزاً في الاقتصاد العربي ، سواءً من ناحيـة أعـداد المشـتغلين بهـا أو أهميتها في رفد وتعزيز الدخل القومي في معظم الدول العربيـة ، ولهـا علـى سبيل المثال نحو 50 ٪ من الدخل القومي في الجمهوريـة العربيـة السـورية ، وزهاء 45 ٪ في جمهورية مصر العربية و 40٪ في كـل مـن الاردن وتـونس والمملكة المغربية ، وبطبيعة الحال فهي تقل عـن ذلـك في الـدول الـتي تنتج

النفط كالمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية والجماهيرية الليبية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة . عند قراءة البيانات الإحصائية عن الأراضي المزروعة ، نجد أن مساحة الأرض القابلة للزراعة في الوطن العربي نحو 1و197 مليون هكتار أو 14٪ من مجمل مساحة الوطن العربي ، في حين أن المساحة المزروعة فعلاً تقدّر بحوالي 6و55 مليون هكتار أو نحو28٪ من الأراضي العربية القابلة للزراعة . نوّثق هنا أن الهكتار يساوي 10 دونمات أو 28و2 فدان .

توّفر الثروة الحيوانية مورداً هاماً من موارد الدخل القومي لكثير من الأقطار العربية وخاصة في السودان والمغرب العربي وموريتانيا والصومال وسوريا والعراق ، وهي وفيرة ومتنوّعة سيما وأن الأراضي الصالحة للرعي تمتد على مساحات واسعة تشمل نحو ربع مساحة الوطن العربي ، نبيّن هنا أن الجزء الأكبر من الصحاري الممتدة بين الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ، ليس صحراوياً محضاً ، وإنما تنمو فيه أعشاب طبيعية متجددة وغنية من حيث الجودة كمادة غذائية للثروة الحيوانية في هذه المناطق .

ثمة مشكلات تحتاج لدراسات مستفيضة ، سعياً لتطوير قطاع الثروة الحيوانية ، أهمها أن بعض الأساليب لاتزال بدائية وتحتاج لتكاتف الجهود من أجل التغلّب على أهم المصاعب ومنها انحباس الأمطار في بعض السنوات ، والعزوف التلقائي من قبل المزارعين والمهتمين بهذا الجانب نتيجة ضيق المراعي وارتفاع كلفة الإنتاج ثم غياب الحوافز ، هذا إلى جانب مخرجات التكنولوجيا المتطورّة وما أحدثته من تباينات بين أبناء المجتمعات.

تعتبر المياه النقية من أهم العوامل اللازمة لنجاح الزراعة ، وهنالك ثلاثة مصادر مائية هي :

1. مياه الأمطار الموسمية .
2. مياه الأنهار السطحية .
3. المياه الجوفية .

وفي الوقت الذي نعتمدُ فيه بشكل مباشر على مياه الأمطار ، فإننا نواجه منغصات متتالية نتيجة السنوات العجاف والتي تتفاوت بين منطقة وأخرى، الأمر الذي يستدعي الإكثار من بناء السدود والخزانات بقصد المحافظة على المساحات المروية ، وعن مياه الأنهار نقرأ في كتاب "استراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية" للدكتور صالح الطيطي وغالب محمد إسماعيل ما نصه "تقدّر الموارد المائية الممكنة في الوطن العربي في مصادرها المختلفة بنحو 228 مليار متر مكعّب من الماء ، في حين أن المستغّل منها حالياً لا يزيد عن 165 مليار متر مكعّب من الماء ، ويمكن استخدام هذه الموارد المائية في المساحات المروية من البلاد العربية بنحو 10 مليون هكتار خاصة بين البلدان التي تشترك في المصادر المائية مثل مصر والسودان وسوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين" .

أما المياه الجوفية ، فإن استخراجها والاعتماد عليها يصطدم بعدة معوّقات ، أهمها التكلفة المالية العالية أثناء عمليات الحفر ، واحتمالية حدوث الملوحة نتيجة السحب الجائر ، هذا إلى جانب الحذر المتبادل بين الدوَل المتجاورة عندما تضطر دولة معيّنة لحفر آبار ارتوازية بالقرب من حدود الدولة الأخرى.

الثروة المعدنية

يتفق خبراء الاقتصاد على أن الوطن العربي ، غني بمعدنين على الأقل ، هما الفوسفات والبترول ، إذ يحتل الوطن العربي المكان الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية في إنتاج الفوسفات : فهو ينتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي ، وتتوزّع مناجم الفوسفات في دول المغرب العربي وفي مصر والأردن : ويعتبر الفوسفات الاردني من أجود الأنواع عالمياً ، إذ تتراوح نسبته في الصخور بين 72٪ إلى 75٪، ويقدّر رصيد الاردن من لفوسفات بنحو 500 مليون طن ، يستخرج منها سنوياً نحو 5و6 مليون طن " 1987 " لحسن الحظ أن مخزون الفوسفات الاردني ضخم ومن النوع الممتاز مما يؤدي لتزايد الطلب عليه في الأسواق العالمية .

أما البترول ، فقد أشرنا أنه يشكّل 33٪ من الإنتاج العالمي ، وهو يستخرج من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي وجمهورية مصر العربية وليبيا ، وهنالك دول عربية تسعى لاستخراج حاجتها من المشتقات النفطية ، ومما يزيد من أهمية البترول في الوطن العربي ضخامة إنتاجه وحجم ما يدخل منه في التجارة الدولية ، وإلى جانب ذلك فإن الوطن العربي يحتوي على عناصر معدنية أخرى مثل الحديد والرصاص والنحاس واليورانيوم والراديوم والثور يوم وهذه الخامات موجودة في مناطق متفرّقة ، غير أنها لم تستغل بعد ، كما يوجد الذهب والفضة في بعض الأقطار : ويمكن القول أنه بالرغم من توّفر هذه المصادر الغنية ، إلاّ أن الوطن العربي يواجه عدد من المشكلات التي يمكن تلخيصها على الشكل التالي : -

1. سيطرة شركات التعدين الأجنبية على إنتاج الثروة المعدنية في الوطن العربي ، مما يؤدي لعدم إعطاء الفرصة للشركات المحلية لاخذ دورها الريادي في هذه الميادين .

2. عمق الرواسب ونسبة المعدن في المادة الخام ، الأمر الذي يتسبب بصعوبة الاستخراج وزيادة تكاليف الإنتاج ، وبالتالي ضعف المردود الذي قد لا يغطي المصاريف في أكثر من إتجاه .

3. عدم توّفر رأس المال في كثير من الأقطار العربية ونقص الخبرات الفنية .

السكان والقوة البشرية

حسب ما ورد في كتاب إستراتيجية التنمية العربية والطموحات المستقبلية، للدكتور صالح الطيطي وغالب محمد إسماعيل طبعة عام 1990، فإن عدد سكان الدول العربية لغاية عام 1989 هو بحدود 218 مليون نسمة ، واستنادا لقراءات التزايد السكاني للفترات من 1970_1985_1990_ 1995و2000، فإن نسبة النمو هي بحدود 3 ٪سنوياً، أما التوزيع الجغرافي للسكان في الوطن العربي فهو كما يلي : _

1. منطقة الهلال الخصيب ، وتضم سوريا ، ولبنان والأردن والعراق وفلسطين .

2. شبه الجزيرة العربية ، وتضم ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ودول الخليج العربي وسلطنة عمان .

3. منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي ، وتشمل مصر والسودان والصومال.

4. منطقة شمال أفريقيا وتضم ، المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا ، ونظراً لاتساع الصحاري في هذه المنطقة ، فإننا نلاحظ تركّز السكان في المناطق الممطرة والمطلة على البحر المتوسط .

من المعروف أن عملية التطوّر الاجتماعي تعتمد على أهمية التقدّم الاقتصادي ، وفي هذا السياق نجد أن البروفيسور والت رستو ، أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبردج ، يعوّل كثيراً على مرحلة الانطلاق الفعلي " " وهي تعتبر من أهم المراحل لأنها تحتاج إلى صبر وجهد شاق ، لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة ، ومن خلالها يبدأ المجتمع باعتماد الوسائل الحديثة في الإنتاج والاستثمار . وهنالك نظريات تطرح من قبل المفكرين الاقتصاديين ، وأهمها عملية التخطيط بكل أبعاده : وفي هذا الاتجاه ، يتم التركيز على النمو المتوازن ، والذي يعالج التباينات وتفاوت الدخول بين الشرائح الغنية من جهة ، والطبقات الفقيرة من جهة أخرى ، وعندما تتبلور هذه الخطوات ، تكون الجهات المعنية بالدولة قد نجحت بتحقيق مقوماّت " التكاملية " ، والتي تتوزّع فيها الأدوار بين توفير رؤوس الأموال ، وتهيئة البنية التحتية في الميادين الصناعية والزراعية ، وتفعيل دور الطاقات المبدعة في حقول الإنتاج المتنوّعة .

أما مفهومي التخطيط والتنمية ، فهما يحتلان مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي المعاصر ويتم تداولهما بشكل واسع من قبل المدارس الفكرية والاقتصادية ، خصوصاً في ظل اتساع الفجوة بين الدول الصناعية ، وتلك

التي تعاني من شح مواردها الطبيعية ، وما يترتّب على ذلك من محددات وانعكاسات سلبية .ومن أبرز تعريفات التنمية "أنها مجموعة من الخطط والسياسات التي تسعى للارتقاء ، اقتصاديا واجتماعياً نحو الوفاء بالاستحقاقات والمتطلبات ، وهي عملية شمولية وديناميكية ، ومن خلالها يُمكن التغلّب على المعوّقات المالية والتقنية والمهنية .

يعتبر مفهوم التنمية البشرية المعيار الجوهري في تقييم الجهود الإنمائية : ذلك لان الإنسان هو هدف التنمية ، وهو صانعها في الوقت نفسه ، وفي عالم اليوم ، تتأثر أحوال التنمية البشرية في العديد من الأقطار ، بحكم الكثير من المتغيرات والمحددات الاقتصادية ، أو التقلبات السياسية، سواء كان ذلك في الإطار الإقليمي، أم في الإطار العالمي ، والحديث عن المتغيرات في المنطقة العربية، ينطلق من فقدان مقوّمات الاستقرار وغياب أسباب التوازن ، الذي يعزز البناء الفكري والتماسك الاجتماعي ، تجنباً للاختراقات التي تتعارض مع أنبل الأهداف وأرقى الطموحات: ولهذا ، فإن خبراء العلوم الاجتماعية ، يرون أن التنمية البشرية لها بعدين أساسيين، أولهما يهتم بمستوى حالة النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، والذي يشمل نمو المهارات ، وطاقات الإنسان الروحية والعقلية والجسدية، من خلال ما يتطلّبه الإشباع المتنامي لمختلف الاحتياجات، بعناصرها المادية والمعنوية : والبعد الثاني لهذا المفهوم ، هو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية ، التي تضاعف الثروة اللازمة ، وهذا يتطلّب اعتماد أسس تنظيمية ، تتفاعل مع أحدث النظريات العلمية والابتكارات التكنولوجية .

من المعروف أن التخطيط هو أسلوب علمي ، يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوّفرة في المجتمع أو الإقليم ، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد ، بقصد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، واستثمار الحقائق المعرفية والمعلومات من أجل تسليط الضوء على قضايا الإصلاح باتجاهات التطوير والتجديد ، ثم توجيه الأدوار ، فيما يختص بسبل الإنتاج ، وفي هذا الميدان ، تنشط فعاليات العمل بوضع البرامج والمشاريع المبنية على دقة الاستشراف والتنبوء بالنسبة لبيئة العمل ، ولهذا فإن عملية التخطيط ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدراسة العلمية للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية ، ومعرفة مدى كفايتها ، وأنماط توزيعها ، وكيفية الحصول عليها ، وإمكانية استغلالها ، بحيث يؤدي الاستخدام الأمثل ، إلى تحقيق أكبر قدر من الإنتاج ، سعياً لزيادة الدخل القومي ، وتحقيق أكبر قدر من التنمية بمفهومها الشامل ، ومن خلال التخطيط ، يتم الارتقاء نحو الاكتفاء ، ويعرف كل عضو في المؤسسة مهامه وواجباته المحددة ، حيث تتأسس الدوائر وقنوات الاتصال وتعرف الصلاحيات وطبيعة الاتصالات ، وضمن هذا الحقل تتبلور قواعد وقيم التعاون ، والتي تعزز مسيرة الإنتاج ، وهذه هي أبرز ملامح النهوض التنموي .

يستخدم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كوسيلة للتغيير الذي يأتي منسجماً مع اتجاهات الناس وميولهم وأفكارهم وقيمهم ، ومحققاً لرغباتهم وما يطمحون إليه : و تستطيع الدولة عن طريق التخطيط أن توظّف طاقاتها سعياً لمبدأ الالتحاق بركب التقدّم . وفي ظل التغيرات التي

اعتمدت من خلالها العديد من الشركات العالمية العملاقة على التكنولوجيا الحديثة ، فقد برزت الحاجة لوجود تشريعات تضمن حقوق العمال وتأميناتهم الاجتماعية ، وتحديد الأجور ووضع الأنظمة التي تكفل العدالة والمساواة بين أرباب العمل من جهة ، والعاملين في مؤسساتهم من جهة أخرى .

يتزايد الحديث خلال هذه المرحلة عن أزمات التنمية وتحدياتها ، خاصة وأن ارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً بدأ يؤثر على مفهوم التوازن الاجتماعي ، بحكم تآكل الدخل الفردي للأغلبية ، ومحدودية موارد الدخل القومي للعديد من الدول : وهنالك مؤشرات عن ارتفاع حجم البطالة في بعض الدول الصناعية ، كما هو الحال في الدول التي تعاني من شح مصادر دخلها ، وفي ظل القيود السياسية ، ونفوذ البلدان المتقدّمة على الهيئات الدولية التي تموّل أهم المشاريع الإنشائية أو التنموية ، فإن تقاطعات المصالح الاستراتيجية بين الدول العظمى والصناعية ، تسير بالاتجاه الذي يبقي على منسوب المعاناة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمعات الفقيرة ، وهذا ما يتعارض مع التوجهات التنموية التي تسعى لمعالجة الاختلالات والتباينات في المسارين الاجتماعي والاقتصادي .

وفي الوقت الذي نرى فيه أن قضية التنمية تشغل العلماء والمخططين والمنفذين ، فلا بد من الإشارة إلى فلسفة "التحديث" الذي يوصف بأنه عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء الاجتماعي، وتخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية ، وينطوي هذا التباين والتفاعل على تنسيق وتكامل في مجمل مستوياته ، وذلك عن طريق القواعد والمعايير

المنظّمة لمجموعة القيم والعادات التي توّجه سلوك الناس نحو الإتيان بمعادلات خلاّقة من شأنها تجاوز النظريات التي لم تعد من أدوات المرحلة أو أحد المصادر التي تسهم بإيجاد حلول معقولة للمشاكل الملموسة والمعوّقات المتوّقعة .

الثقافة القومية والفكر التنموي العربي

يتفق خبراء الاقتصاد والعلوم الاجتماعية على أن مقومّات التكامل التنموي متوّفرة في الأمة العربية ، فوحدة المكان هي العامل الأول الذي ساعد على بلورة الشخصية الاعتبارية العربية ، بالإضافة إلى الوحدة الاقتصادية والموروث التاريخي ومنظومة القيم ووحدة اللغة والثقافة والمفاهيم ، ثم المصير المشترك . ولهذا ، فإن الوحدة العربية تعتبر مطلباً ملحاً ، لأنها تلتقي مع متطلبات واستحقاقات العصر ، وهي بالمحصّلة تشكّل طريق النجاة ، وأحد مصادر القوة بالمعنيين المادي والمعنوي .

من المعروف أن الثقافة العربية هي إحدى العوامل التي تقرّب المسافات بين شعوب الوطن العربي : واستناداً للوقائع التاريخية ، فإن الأرض العربية ، كانت وما زالت منطقة عبور والتقاء ، فاختلطت فيها العناصر وامتزجت الثقافات ، وكانت وحدة المكان هي العامل الأول الذي ساعد على بناء الشخصية العربية ، وتعزيز كيانها : وفي هذا السياق يقول الدكتور عبد الله عبدالدايم " إن للامة العربية تراثاً وحضارة ، عمقّت الآفاق، وأخذ عنها الكثير ، وارتقت بشعوب وأمم " . ولهذا لابد من اللجوء إلى أربعة مرتكزات ، يتكامل بها البناء التنموي للمجتمع العربي

في المجالات التربوية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتتلخّص هذه المرتكزات على الشكل التالي :

1. التراث العربي بما فيه من دروس وعبر ومحطات مشرقة ، والذي أفردتُ له جزءاً متكاملاً بعد مقدّمة هذا الكتاب .

2. المستقبل العربي في ظل حالة الانفتاح الاقتصادي بين الدول الصناعية من جهة،والدول النامية من جهة أخرى ، لابد من التركيز على محاذير اتساع الهوة بين الميسورين وذوي الدخول المتدنية ، خصوصاً وأن النظرة الموضوعية لاقتصاديات بعض الدول تشير إلى احتمالية مواجهة نوع من الحرج عند التفكير بإجراء الصيانة الدورية للبنية التحتية وشبكة الطرق ، وخدمات الامن الاجتماعي ، ذلك لان تكلفة التكنولوجيا المتطوّرة باتت مرهقة بالنسبة للأغلبية العربية ، بعد أن تأسست منهجية الدول الصناعية على أهمية امتلاك مفاتيح المعرفة التقنية ، وابقاء شعوب الدول محدودة الموارد في وضعية المستهلك أو المتلقي .

4. كيفية تطوير العلاقات التبادلية مع الدول المتطوّرة ، على إعتبار أن ثورة الاتصالات الحديثة مهّدت الطريق لتجاوز العقبات التي كانت بعض الدول تحتكر من خلالها أدوات الفعل ، لتُمرر بعد ذلك خططها وسياساتها ، وفقاً لرؤيتها الاستراتيجية ومصالحها الاقتصادية .

5. التخطيط التربوي ، وكيفية رعاية الإبداعات الشبابية على طريق النهوض الاقتصادي والاجتماعي ، ومحاولة السير في ركب التطور المعرفي بكل ما تعنيه هذه العبارة من مدلولات .

أهداف التنمية الاقتصادية

تشير الدراسات التي تُركز على قياس معايير الدخل القومي إلى أن متوّسط الدخول الحقيقية في أي مجتمع من المجتمعات ، يتوّقف على الموارد الإنتاجية المتيّسرة لهذا المجتمع ، وعلى الكيفية التي تستخدم بها استخداما ناجحاً، وكذلك على مستوى النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تمارس في محيطه كافة وجوه النشاط الاقتصادي : ومن هنا يمكننا أن نقسّم الجهود التي تبذل لرفع الدخول الحقيقية في أية دولة على أساس ما تنطوي عليه من محاولات لتنمية الموارد الإنتاجية المستطاعة ، أو رفع مستوى الكفاية في استغلال هذه الموارد ، وتعديل ظروف البيئة لتصبح ملائمة اجتماعياً وثقافياً بوسائل تؤدي إلى زيادة الموارد الإنتاجية القائمة ، ومضاعفة حجم الإنتاج الذي تأتي به هذه الموارد .

تواجه أغلب الشعوب العربية ، مشكلة في توفير رؤوس الأموال اللازمة للنهوض الاجتماعي والتنمية الاقتصادية : والسؤال المباشر في هذا الجانب هو : كيف يمكن التغلّب على شح الموارد الرأسمالية في الدول العربية التي تعاني من محدودية مواردها الطبيعية ؟ وكيف نكوّن رأس المال المنتج ، وندفع به إلى سوق العمل والميادين الإنتاجية ؟ وماهي الخطوات والقواعد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية ؟ . تجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بتجميع رأس المال هو أن يتم تدفّق الإنتاج الكلي من عام إلى آخر، على وجه يعزز الموجودات الرأسمالية ، بحيث تتفوق في نهاية كل عام "كماً ونوعاً" عن العام الذي سبقه ، على إعتبار أن الاقتصاد الذي تعمل كل

مـوارده الإنتاجيـة علـى خلـق سـلع الاسـتهلاك اليـومي ، والمحافظـة علـى الموجـودات ، الرأسماليـة لـن يشـكّل روؤس الأمـوال اللازمـة للتنميـة : وانسجاما مع ما ذهب إليـه الـدكتور صـلاح الـدين نـامق في كتابـه " أسـس التنمية الاجتماعية في البلاد العربية" فإن هنالك وسيلتان ، يمكن بواسـطتهما تجميع رأس المال : الوسيلة الأولى ، تتمثّل بتحويل بعض الموارد المسـتخدمة في توفير السلع والخدمات ، لأغراض الاستهلاك الجاري إلى إنتـاج السـلع الرأسمالية المنتجة : وعندئذ ينقص تدفق السـلع الاسـتهلاكية بينمـا يتزايـد إنتاج السلع الرأسماليـة ، ومـن ثـم يرتفـع المخصـص مـن مجمـوع المـوارد الإنتاجية . أما الوسيلة الثانيـة لتجميـع روؤس الأمـوال فهـي الإكثـار مـن الناتج الكلي بشكل يجعله مكوناً في غالبيته من مهمات رأسمالية ، وهنا نجد أن الزيادة في تدفّق السلع الرأسمالية على خلاف الحالة الأولى_ لاتحل محـل جزء من السـلع الاسـتهلاكية المتدفقـة ، وإنمـا تكـون عبـارة عـن إضـافات جديدة إلى السلع الاستهلاكية : وفي كلتا الوسيلتين المتعلقـتين بتكـوين رأس المال ، سوف تزيد قيمة التيار المتدفق من السلع الاستهلاكية ، وذلـك علـى قدر كمية رأس المال الذي تم تكوينه خلال هذه الفترة، وسوف يكون الناتج الكلي مساوي لقيمة المنـتج مـن السـلع الاسـتهلاكية ، يضـاف إليـه قيمـة السلع الرأسمالية التي أنتجت . غـير أن الـدخل الكلـي سـوف يربـو علـى الاستهلاك الإجمالي ، وهـذا الفـرق يمثّـل المـدخرات خـلال فـترات زمنيـة سابقة .

يستطيع أي بلد أن يحصل علـى المزيـد مـن رأس المـال الحقيقـي ، إذا حرص على خفض مجموع استهلاكه، وزاد إنتاجه نوّثق هنا عبارة يتـداولها

خبراء الاقتصاد في الدول الصناعية وهي أنه "ليس من الحكمة أن تّعد قالب الكيك ، لتأكله ، وانما بتصدير أو بيع ما يزيد عن حاجتك" وهذا يا يعزز المردود على المستويين الشخصي والدخل القومي .

تواجه معظم الدول العربية العديد من المعوّقات في تهيئة المناخ الملائم للتصنيع والإنتاج ، وكيفية تنسيق الجهود للحيلولة دون حدوث الكساد ، وبالرغم من المتغيرات السياسية التي تؤثر على المزاج العام ، وتربك فعاليات العمل ، إلاّ أن الوضع الطبيعي يتطلّب الاستفادة من دروس الماضي ، وتوظيف روؤس الأموال والجهود من أجل خدمة الشعوب العربية ، كما هو الحال بالنسبة لطبيعة التعاون الإيجابي بين دون الاتحاد الأوروبي .

من الأمور الجوهرية في بناء المجتمع أن تقترن التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية ، ومما لاشك فيه أن قواعد التنمية الحقيقية في المجتمعات المحلية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بآفاق التنمية الاقتصادية في المجتمع الكبير ، ولهذا فإن فهم الأسس العامة للتنمية والتحديث يعتبر ركيزة أساسية للبناء ومواصلة النماء : وفي الحسابات التنموية ، تراعي معظم الدول عدم إغلاق نوافذها أمام أحدث النظريات الاقتصادية أو العلمية والتكنولوجية، لكنها بطبيعة الحال تستند على عدة جوانب فيما يتعلّق بالأخذ بهذه النظريات ، فهنالك الخصوصية الفكرية ، والمعتقدات التي كثيراً ما تقتنع بها فعاليات العمل والطاقات القادرة على مسوؤلياتها في جميع الاتجاهات . كثيراً ما يُشار إلى التنمية الأساسية ، والتي تمثّل الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تهيئة المجتمع للتوّجه نحو الأفعال والممارسات التي توّطن قيم العمل ،

ولا بد من التوضيح هنا أن التنمية الأساسية تشمل التعليم والتوعية والتدريب ، وما إلى ذلك من العوامل التي تعزز الكفاية الإنتاجية ، وعندما تتوّحد الجهود والنوايا في هذا الميدان ، تكون التكاملية بملامحها المشرقة ، ومخرجاتها الواعدة .

تمويل التنمية الاقتصادية

تعتمد الكثير من الدول النامية والصناعية ، في بدء نهضتها الاقتصادية على القروض والاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريعها التنموية ، وقد نجحت تجربة الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما توّسعت بالاقتراض من الحكومتين البريطانية والألمانية، حيث تدفقّت السيولة النقدية ، وأتاحت الفرصة لتنمية الموارد الاقتصادية القومية ، وحصلت على مردود مناسب ما كانت لتحققه لولا هذه القروض ، كما أن التجربة اليابانية دلت بكل وضوح على الدور الكبير الذي لعبته رؤوس الأموال الأجنبية في المدة ما بين سنة 1868و1914في تمويل مشاريعها الاستثمارية* . وعلى هذا الأساس، فإن الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية ، يُحقق مزايا اقتصادية بعدة اتجاهات ، أهمها ، إنه يسهم بتلبية المتطلبات الآنية فيما يرتبط بميزان المدفوعات والاستحقاقات ، مثلما يُقلل من احتمالات إرهاق الموارد الاقتصادية المتاحة ، ويوّظف الكفاءات والمهارات في ميادين تخصصها، وفي هذا الجانب ، يقول خبراء الاقتصاد أن الانسيابية النقدية في السوق ، تشبه إلى حد كبير الدورة الدموية في الجسم ،

* كتاب فخ العولمة : الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية : عالم المعرفة ، العدد238.

لكن الأمر المزعج للعديد من الدول العربية، التي تلجأ للاقتراض الأجنبي ، إنها تضطر للإبقاء على مستوى الاستهلاك الذي تطمح إليه الدول الصناعية والجهات المانحة ، وهذا ما يؤدي لتراكم الأعباء على كاهل الأجيال القادمة ، وقد يخلق مع الزمن نوع من غياب التوازن الاجتماعي ، خصوصاً بالنسبة للدول التي تعاني من محدودية مواردها الطبيعية ، ومع ذلك ، فإن حصول أي دولة على قروض أجنبية ، يجب أن يضمن عدم مساس رأس المال الأجنبي بالمصالح العليا أو حق السيادة : والاهم من ذلك هو مراعاة إنفاق رووس الأموال المقترضة من الخارج طبقاً لتخطيط اقتصادي منظّم ، تكون الأولوية المباشرة فيه للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وإشاعة الأمل الذي يحفّز الكفاءات للمزيد من التميّز والإبداعات .

يقولون أن من أسباب ضعف الإنتاجية في البلاد العربية عدم التناسب بين عوامل الإنتاج ، وعجز الموارد الرأسمالية ، والتمسّك بالأساليب التقليدية ، وبناء على المتغيرات الدولية المتسارعة ، فإن المخططين يضعون في تصوراتهم جملة تطلعات ، أهمها ضرورة تطوير القيم الاجتماعية التي تؤمن بأهمية مضاعفة الإنتاجية ، إذ تشير الدراسات الاجتماعية في كثير من البلدان العربية إلى وجود تباين واضح بين موازين القيم التي توّجه الناس نحو العمل المنتج ، والأوضاع القانونية والأجتماعية ، والتي تُشكّل في مجملها مقومّات ملموسة على طريق النهوض التنموي بمفهومه الواسع .

سبل المعرفة والفن الإنتاجي

يؤخذ على بعض الدول النامية هبوط مستوى المعرفة الفنية ، وفي الوقت الذي تنعم به الدول الصناعية والمتطورّة بمخرجات التقّدم العلمي والتكنولوجي الكبير والذي ظهر واضحاً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإن مهمة الرواد والبناة من أبناء الأمة العربية تستدعي مواصلة السير لتجاوز العقبات الملموسة منها والمتوّقعة .

ومن هنا فإن الوضع المنشود هو أن تركز الحكومات العربية على رفع مستوى الثقافة الإنتاجية في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة : ومن المؤكد أنه يمكن تحقيق زيادة سريعة نسبياً في الإنتاجية ، باستخدام التحسينات الفنية ، قليلة الكلفة في أغلب الميادين ، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية ، خصوصاً بعد أن انتشرت المدن الصناعية المؤهلة، وتضاعفت الخبرات العربية في شتى الميادين والمجالات .

تنوّع الإنتـــاج

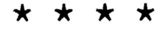
يرى بعض الاقتصاديين أن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة في حجم الناتج من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى تعزيز بند الدخل القومي، وهذا يتطّلب اعتماد الأسس الكفيلة للتوافق وتوزيع الأدوار بين الفعاليات المنتجة ، سعياً لإيجاد البيئة الملائمة للتنمية ، وتجنّب الازدواجية التي تتسبب بإغراق السوق بالمواد المتشابهة، وعليه ، فإن تهيئة الشعوب لتطبيق معايير الثقافة الإنتاجية ، تعتبر من أولويات المرحلة، تمشياً مع ما

تقتضيه المصالح العليا للجميع ، وفي جميع الحالات ، فإن تقوية الطبقة المتوّسطة في أي مجتمع تعتبر أحد ركائز التنمية المستدامة ، لأنها تقلل من الفجوات الاجتماعية ، ويصبح بوسع الجميع الشعور بالتقارب والتناغم ، ويبقى أن اقتناع أصحاب روؤس الأموال العربية بتشغيل مدخراتهم في أوطانهم ، يعطيهم الفرصة والارتياح ، لانهم يحرصون على تطوير نهضة بلدانهم ، ويقتربوا من هموم قواعدهم الاجتماعية ، وآنذاك يكون الرخاء الاقتصادي الذي تسود في أجوائه المودة، ويعم التسامح بين أبناء المجتمع الواعد ، وتتهيأ القرصة للتعامل وفقاً لمفهوم التكافل والتضامن بالمعنى الذي يليق بالشعوب التي تحقق نجاحاتها بفكر وإرادة الأوفياء من أبنائها .

كان من المتّوقع أن تنشط مجمل الجهود في الدول العربية لمواجهة معادلات الاحتواء الاقتصادي" ، والتي تأكدت ملامحها منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، وفي حينه قيل أن الوضع الطبيعي ، يتمثّل بسرعة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة ،لكن المبادرات ، كانت هشه ، وتخلو من التصميم وقوة العزيمة : ولهذا ، تبدو الحلول ضعيفة ، ولان الاستثمار الحقيقي في الوسائل الأساسية التي تنقل المجتمع بكافة شرائحه ، إلى تطبيق المنهجية المعرفية ، والتي ترتكز على توظيف العلم والتكنولوجيا والخبرة المتجددة في إنتاج السلع والخدمات ، وتطوير المفاهيم اللازمة لحل المشكلات الكبرى التي قد تعوّق مسيرة البناء والنماء ، المذاكرة الدقيقة والالتزام بالمسوؤليات المصيرية في هذا الميدان تبدو ملحة أكثر مما كانت عليه ، أي أن واقع الحال ، بات يستحث همة وحمية الغيورين والذين يقدرون علة صياغة الأطر الابتكارية والريادية ، لتطبيق أسس

التكاملية ،لأنها تضع الجميع أمام تحدياتهم ، وتعرّف كل إنسان بما عليه من واجبات وما له من حقوق وامتيازات .

أثناء قراءة أنجح التجارب للدول العريقة في ميادين التنمية ، نجد أن هنالك تداخلاً بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و ثلاث قضايا رئيسية تشوّش على الجهود التنموية : القضية الأولى ، هي وجود قدر من التشابه والتماثل في المشكلات السياسية التي تواجه الدول النامية ، والثانية هي أن حجم المعاناة ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، والقضية الثالثة تتلخّص بالجانب السلوكي والبنائي للشرائح الاجتماعية ، والذي يتقاطع مع المتغيرات التي تطرأ على الأنظمة والأساليب بين الحين والآخر ، وعند مقارنة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية ، نجد أن النمو الاقتصادي قد يساعد تدريجياً في تعزيز بند الدخل القومي للدولة ، في حين أن التنمية الاقتصادية ربما تُشكّلُ معوّقاً أكثر منها معاوناً في حفظ الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي ، وللمزيد من الإيضاح ، نقول أن النمو الاقتصادي السريع ، يؤدي إلى ظهور جماعات بعضها يعاني من خسارة اقتصادية ، وبعضها يحقق ربحاً وتفوقاً اقتصادياً ملحوظا ، ولهذا فإن النمو السريع للتجارة ، يؤدي إلى ظهور طبقة تتميّز بالثراء ، في حين أن الدخل الفردي للأغلبية ، يبدأ بالانكماش أو تراجع قيمته الشرائية ، وبالمحصلّة ، فإن تراكم المدخرات لدى شريحة معينّة ، ونضوبها أو تآكلها عند الباقين ، يتسبب بغياب حس التناغم ، ولا يخدم أهداف التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .



قراءة التاريخ وتكنولوجيا المعلومات

يقول ابن خلدون "اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب ، جم الفوائد، شريف الغاية : إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم ، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا ، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ، ومعارف متنوّعة" .

يتناول هذا الفصل البعد المعرفي في المذاكرة التاريخية ، وكيفية استخدام التقنيات الحديثة في توثيق الوقائع والأحداث ، ذلك لان العالم يشهد تطورات متسارعة في مجالي الحداثة والتكنولوجيا ، وفي هذا الميدان، نؤكد أن قراءة التاريخ وتوثيق أبرز المواقف ، تعتبر شرطاً مهماً من شروط معرفة النفس، وهي معرفة لابد منها لمواجهة التحديات والتغلّب عليها .

ولأنّ السياق التاريخي متواصل ومتداخل ، فلا بد من التركيز على دور الهوية والوعي بالنسبة لأبناء هذه الأمة، ذلك لأن فكرة الترابط العربي اصطدمت منذ القدم بجملة معوّقات ، منها على سبيل المثال حالة التباين بين الميسورين والدول الغنية من جهة ، ومحدودي الدخل من جهة أخرى ، الأمر الذي حال دون تحقيق مبدأ التكاملية التي تنأى عن الاتكالية، والجدير بالذكر هنا أن هذه المعادلة عمقت أسباب تدّخل الدول العظمى والصناعية بشوؤننا ، سعياً منها لخدمة أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الاقتصادية ، وكان من تحصيل الحاصل أن تكون هنالك معاناة وتراكمات نحسب أنها تضع البعض في حالة من الاستدراج ، والاعتماد السلبي على جهات

خارجية ، لا يروق لها في الأصل أن تعتمد الدول العربية على كفاءاتها وامتلاك إرادتها في استغلال خيرات أوطانها . وما دمنا بصدد دراسة مادة التاريخ ، فقد يكون من المناسب التذكير بما جاء بكتاب " التكوين التاريخي للأمة العربية " لمؤلفه الأستاذ الدكتور عبدا لعزيز الدوري والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، حيث يقول الدكتور الدوري: " إنّ الأمة العربية ، تكوّنت في التاريخ بعد تطوّر اجتماعي وفكري طويل، وأنّ شعورها بهويتها ووعيها لذاتها ارتبط بصورة وثيقة بهذا التكوين .

تشير معظم الدراسات والوثائق أن مفهوم الهوية والقومية العربية ظهر في القرن التاسع عشر، و ذلك بعد أن تبلورت حاجة العرب للتحرر من القهر ومحاولات طمس الهوية العربية ، ومع بدايات القرن العشرين برزت الحركات الفكرية والأحزاب العربية التي اتجهت لفكرة التحرر العربي وإقامة المشروع النهضوي ، الذي يهدف لحشد الجهود والطاقات نحو مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية ، والوفاء بالالتزامات والاستحقاقات على طريق البناء والنماء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وبالرغم من الجهود المتواصلة من قبل المفكرين والمهتمين العرب لتحقيق هذا المشروع ، إلا أنه يمكن القول بأن هنالك جملة أسباب حالت دون تنسيق المواقف للتفاهم على قواسم مشتركة حول مبدأ التكامل الاقتصادي ، لأنه يمثّل قيمة استراتيجية للأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل، ولهذا فقد نشأ النظام العربي ليعبّر عن الحقيقة القومية والقطرية في آن واحد، ويبدو أن هذا التوجّه يفسر كما أشرنا إلى ذلك التعارض مع

اهتمامات وتطلعات خبراء السياسة والاقتصاد الذين يعملون لحساب القوى العظمى ، والتي تحرص دوماً على حيوية مصالحها ، وأهدافها الاستراتيجية في الوطن العربي بأكمله ، وساعية لاحتواء المواقف المعارضة لسياساتها وتوجهاتها على هذا الأساس .

نتفق على أن الحرب العالمية الثانية 1941_1945 أفرزت العديد من النتائج ، حيث انقسم العالم إلى معسكرين متنافسين ، الأول: تبنّى النظم الرأسمالية ، والتي كانت "تعدُ" بالرخاء الاقتصادي و رغد العيش ، ومن المعروف أنّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية اعتمدت هذه النظم ، وحاولت استمالة العديد من الدول للسير في ركبها ، والمعسكر الثاني هو ما اصطلح على تسميته بالمعسكر الشرقي ، والذي طبّق المبادئ الاشتراكية، وكان يقوده الاتحاد السوفيتي "سابقاً"، نشير هنا إلى أن حدة التنافس بين القوتين العظميين المشار إليهما أدت لظهور تباينات في وجهات النظر العربية للحد الذي كان عائقًا في إنجاح الخطط والتوجهات العربية التي تطمح لوجود مشروع عربي يصون الهوية، ويرتقي بالوعي العربي إلى حجم التحديات الملموسة أو المتوقعة .

في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي ، تخوّفت الولايات المتحدة من قدرات الروس في ميدان غزو الفضاء والملاحة الجوية ، وكانت السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط والدول العربية تستند على إشاعة الروح العدائية ضد التوسع الشيوعي الذي يهدد مصالحها التجارية، ويؤثر على أسواقها في المنطقة ، ويستشف من أدق الوثائق أنّ بعض الدول النامية استفادت من هذا الواقع ، حيث بدأت تحصل على دعم مباشر من الجهة

التي ترتبط بها بمواثيق أو تحالف معلن ، وقد قيل أن الاستعمار تحركه المصلحة الاقتصادية ، وأن الهيمنة السياسية تعني القدرة على التحكم في توجيه سلوك الأغلبية، وكان محور الخلاف حول ما إذا كانت المصالح الاقتصادية هي السبب المباشر لممارسة الهيمنة، ومن الواضح أنّ أساليب الحرب الباردة لعبت دوراً إيجابياً لخدمة مصالح الدول التي ركّزت وسائل إعلامها على المقولة التقليدية التي تذكر أن غاية التاريخ هي نظام السوق الحر ، والتنافس ، والمغالاة في النزعة الاستهلاكية الليبرالية السياسية ، ولأنّ حجم التبادلات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والدول العربية لم يكن متكافئاً ، فقد كانت النتيجة هي فرض شروط غير مواتية ، ومعاكسة لمصالح معظم الدول العربية ، والأصعب من ذلك ما قيل عن تقسيم العمل الإنتاجي الذي يُتفق عليه بين البلد النامي والدول المتقدمة ، وهو أن يقوم البلد محدود الإمكانات بتوفير طواقم العمل التي تقبل بأجور زهيدة ، في حين تقوم الدول الصناعية بتقديم رأس المال والتقنيات الحديثة ، والنتيجة هي استمرار تراجع الدخل الفردي والقومي للدول النامية، مقابل نمو اقتصادي متزايد للشركات العملاقة التي تتفيأ ظلال الدول العظمى والصناعية . وهذا ما يمس جوهر الهوية التي تستند في الأساس على مبدأ الثقة بالنفس ، وبالإنجازات التي تغني عن التبعية ، وغياب التكافؤ الذي يشوّش على مقوّمات الوعي الاجتماعي .

يقولون أن لاسكندر كان أول من اكتشف أهمية هذه المنطقة ، بعد أن حاول إخضاع العالم لسيطرته ، والسبب بطبيعة الحال هو الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية المتجددة، وموقع هذه المنطقة الذي يربط معظم القارات بعضها ببعض ، إضافة إلى كثرة الطرق التجارية بين الدول

الغنية والفقيرة ، وبحكم هذه الأسباب، كانت الغزوات والحملات العسكرية المتابعة والتي تسببت باستنزاف طاقات المنطقة ، وعمقّت بعض مظاهر الجفاء بين الشعوب والجماعات المتجاورة ، ولأنّ هذا الوضع كان من ضمن المخططات الاستراتيجية التي تهدف للإبقاء على معادلة التناقضات، فإنّ واقع الحال بات يستوجب الأخذ بالأسباب التي تنسجم مع طموحات وتطلعات الشعوب العربية ، والسعي لوضع الخطط التنموية بالاتجاهات التي تصون المكتسبات وتطوّر القدرات.

أثناء المذاكرة التاريخية، نجد أنه في صدر الإسلام قد بدأت الفعاليات الثقافية "عربية إسلامية"، وقد استفاد العرب من التراث الإداري والمالي الذي اختلف من قطر لآخر، و أمكن جمع مفردات لغوية بصورة عفوية ابتداءً ، ثم في مجاميع تتعلق بمادة أو بموضوع ، وأدت إلى وضع المعاجم ، بدءاً بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وحتى ابن منظور صاحب لسان العرب ، علماً بأن هذه الأسس استقرت خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، وبدأت دراسة التاريخ في المدينة أولاً ، واتجهت إلى سيرة الرسول العطرة، صلى الله عليه و سلّم ، وأخبار الجماعة الإسلامية ، وتاريخ الأمة.

نعود إلى كتاب التكوين التاريخي للامة العربية للدكتور عبد العزيز الدوري ، لنجد أن دراسة التاريخ كانت نتاج البيئة العربية الإسلامية ، ويلاحظ أن الدراسات التاريخية ركزّت على تاريخ الأمة، وعلى التراجم بأكثر من أسلوب ، ولعّل هذه الدراسات تكشف عن اتجاهين، الأول: متابعة سيرة الأمة ودورها في التاريخ، والثاني: ملاحظة أفعال الأفراد والشخصيات التي تمثّل القدوة الحسنة في مختلف نواحي الحياة .

يقول المصلح التونسي الكبير خير الدين باشا في كتابه أقوم المسالك: " إذا اعتبرنا ما حدث في هذه الأزمان من الوسائط التي قرّبت تواصل الأبدان والأذهان ، لم نتوّقف أن نتصوّر أن الدنيا بصورة بلدة متحدّة ، تسكنها أمم متعددّة ، حاجة بعضهم لبعض متأكدة ... " ولأن المحطات التاريخية للعرب تأثرت، وتتأثر أكثر من غيرها بالتقلبات السياسية والاهتزازات الاقتصادية التي تتبناها القوى العظمى والدول الصناعية ، رغبة منها بإدامة مصالحها الاستراتيجية ، ومنافعها الآنية أو المستقبلية ، فإن التحدّي التاريخي لأبناء هذه الأمة ، يضعهم أمام العديد من المسارات التي تصون إنجازاتهم الحضارية، ولعّل توفير البنى الأساسية لمجتمع المعرفة والمعلومات يندرج في سلم الأولويات، على طريق المثابرة ، والسعي ما أمكن لتجاوز العقبات وأسوأ الاحتمالات .

نستنتج من دراسة الأحداث والتطورات المتابعة أنّ هناك تيارين يشكلان المحتوى الفكري والثقافي لأبناء هذه الأمة ، أولهما التيار الإسلامي، الذي يتمثّل في المبادئ والمفاهيم والاتجاهات الإسلامية، والتيار القبلي، الذي تأسس على مبدأ الروابط العائلية ، وما أفرزته من ممارسات وقناعات، ندرك أنها تؤثر في أكثر من اتجاه على مرتكزات الوحدة ، من حيث التكاملية والمصالح العليا للأغلبية .

بدأت بوادر التوثّب باتجاه الإصلاح أو النهضة في النصف الثاني للقرن الثامن عشر، ولكنّ السياسات الغربية ، جابهت هذا التنبّه ، لتؤثر

على سير تطوّر المجتمع وفكره، وكان الشعور بتفوّق الإسلام وقيمه ملموساً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يرافقه الاعتراف بامتلاك الغرب لناصية العلوم والصناعة ، وآنذاك نشط الطهطاوي وخير الدين التونسي ، وحمدان خوجه ليؤكدوا على سمو الإسلام وتفوّق مبادئه ، وتوثيق الرغبة بالانفتاح على الحضارات المختلفة، للإفادة من مصادر القوة في حقول العلم والاقتصاد وربط الحرية والحكم البرلماني بمفاهيم إسلامية كالشورى والاختيار ، وإيضاح مساوئ الاستبداد .

يعتبر الشيخ عبد الرحمن الكواكبي أنّ العرب أمة واحدة ، تشمل أهل الجزيرة والعراق والشام ومصر وشمال أفريقيا، والأمة قد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين ، وهو يرى في اللغة العربية الرابطة الأولى بين العرب، وبذلك يعيد المفهوم التراثي للأمة العربية ، بعد أن ناشد قومه ودعاهم باسم الوطنية إلى تناسي الأحقاد، وأن يهتدوا لوسائل الاتحاد ، كما فعلت أمم أخرى، ارتفعت من أجل شعوبها بالعلم ، وتوّصلت لأصول راسخة من مقوّمات الوفاق والاتفاق.

أثر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على منسوب الإنجازات الحضارية عربياً وإسلاميًّا بحكم جملة عوامل يمكن تلخيصها على الشكل التالي :

1. كانت لفلسطين صلة وثيقة بالأراضي المجاورة ، سواء بالنسبة للمحطات التاريخية، أو الموقع الجغرافي ، ولهذا ارتبط مصير فلسطين دوماً بأوضاع الجزيرة العربية ومصر وسوريا والأردن والعراق .

2. تؤكد الوثائق التاريخية أنّ الفترة من 1917لغاية 1920 كانت أدق مرحلة بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ إذ تباينت فيها المواقف ، وبرزت الملامح الواضحة لطبيعة التمركز الاجتماعي الفلسطيني في الصراع العربي الصهيوني في ظل الحكم البريطاني الملتزم بدعم المطامع الصهيونية ، وإقامة وطن قومي يهودي في أرض فلسطين ، وعلى حساب مستقبل أصحابها الشرعيين، في ذلك الحين حاولت الإدارة العسكرية البريطانية تهدئة عرب فلسطين ، تمهيداً لفصل فلسطين عن سوريا، لكن هذه المحاولات تكشّفت لدى الشعب الفلسطيني مما أدى للانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1920 .

3. لم يكن هنالك ميزان قوى يساعد الفلسطينيين على مبدأ التثبّت في أرضهم ، إذ هيمنت أحداث الحرب العالمية الأولى على مسرح السياسة الداخلية لفلسطين ، في غضون الفترة الواقعة مابين صيف عام 1914 لغاية خريف عام 1917، فقد واجه الشعب الفلسطيني كل أنواع المعاناة ، نتيجة الظروف القاسية التي سادت طيلة فترة الحرب ، في حين تم تزويد العصابات الصهيونية بكل أشكال الدعم الذي مكنهّم من تحقيق الإنجازات التي توّفرت لهم تباعاً .

ومن المعروف أنّ دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية للوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة يستند على حجم الأطماع والأهداف الاستراتيجية لهذه الدول ، وهي أطماع قديمة إذ قلنا أن موقع فلسطين يمثّل أهمية استراتيجية و اقتصادية وعسكرية ودينية ، وقد أثبتت الغزوات الصليبية قوة هذه الأطماع ومداها ، والدليل هو ما نشهده من مفاجئات

وسيناريوهات ، تهدف للإبقاء على عوامل التدّخل بشوؤن الدول العربية ، واستدراجها إلى ما يتعارض مع أسباب منعتها وصون مكتسباتها .

كانت فكرة احتلال الأراضي الفلسطينية قد تبلورت في مدينة بازل السويسرية بتاريخ 27 آب 1897، عندما تمكّن الصحفي اليهودي ثيودور هرتزل من عقد المؤتمر الصهيوني الأول ، حيث تم تحديد أهداف الحركة الصهيونية ، والتي تلخّصت بأن غاية الصهيونية هي إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين، من خلال العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود ، وقد تم التدرّج بهذه الإجراءات لحين إعلان وعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917، يومها وجّه وزير خارجية بريطانيا رسالته المعهودة والتي تضمنّت قيام وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب تشريد الشعب الفلسطيني ، ومستقبل الاستقرار في الدول العربية ، والتي وجدت نفسها في بؤرة صراع ، استنزف مواردها ، وتسبب بنشوء سلسلة من الإرهاصات والتباينات التي تُغذي الفتن ، وتعرقل سير الحركة نحو النماء والبناء .

قراءة التاريخ ومنهجية العرض والتوثيق

نقرأ التاريخ لنرى فيه صور الماضي ، بإيجابياتها وسلبياتها ، ونحاول التركيز على نقاط القوة ، لتجنّب نقاط الضعف ، وأثناء استعراضنا للوقائع والأحداث، نلمح العديد من الرواسب والتراكمات، وعندما نتناول القضايا المعاصرة ، نجد أننا أمام استحقاقات والتزامات ، تستوجب تفعيل دور ثقافة الإنتاج ، بعد أن أتخمت الذاكرة ... وتوالت الأزمات ، بالاتجاهات التي تحد من الريادية والأفكار النهضوية .

وفي ظل هذا الواقع ، نبحث عن جدوى توظيف التقنيات الحديثة في تدريس مادة التاريخ ! وهل يغني ذلك عن إدامة المراجع الموثوقة والملفات التي تحتوي على الخصوصية ، تجنباً لمواجهة أية احتمالات للتشويش أو الابتزاز ؟ وماهي أفضل الفرص التي يمكن الاستفادة منها في المجالين المعرفي والتقني ؟يُعتبر مبدأ التعايش مع التقنيات الحديثة من متطلبات العصر ، وفلسفة النظام التربوي، التي تتمثّل بإعداد المواطن الصالح ، والمنتمي لوطنه وأمته ، وهذا يتطلّب صقل شخصية الفرد من جميع النواحي العقلية والروحية والوجدانية ، ولهذا فإن الغاية من استخدام التقنيات الحديثة لتدريس مادة التاريخ تحقيق ما يلي :

1. تأهيل وإعداد الطلبة للتفاعل مع بيئة تقنية متطوّرة ، يلعب فيها الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة دوراً رئيساً.

2. تنمية قدرات الطالب بالاتجاه الذي يمكنه من حل المشكلة ، والإبداع ، والفهم ، وتنظيم وتحليل المعلومات ، وتطوير مهارات التعّلم من خلال استعمال التقنيات الحديثة في عمليتي التوثيق ودقة التشخيص .

3. تنمية العمل التعاوني ، وتحسين فعالية التعلّم ، واطلاع الطلبة على أهمية الحاسوب في تطوير حضارات الأمم والشعوب ، وبيان أهمية التقنيات الحديثة في الحاضر والمستقبل .

4. توفير مصادر تعلّم متنوعة ، تلبي حاجات الشباب و طموحاته، من حيث التشويق لعالم الاختراعات والإبداعات، وتعزيز الميل التلقائي لدى الطلبة ، لاكتساب مهارات الاتصال المستمر مع مصادر التعلّم المتنوّعة ، محلياً وعربيًّاً وعالمياً .

ومن المعروف أن التقنيات الحديثة قد استعملت في جميع مجالات العملية التربوية ، بدءاً بحفظ سجل لكل طالب ، ووصولاً لنشر علامات الطلبة ، ودعوة أولياء الأمور ، عبر البريد الالكتروني ، ويعتبر الحاسوب وسيلة تعليمية نظراً لسهولة إنتاج برمجياته التعليمية ، بحيث يستطيع الطالب التعلّم ذاتياً ، أو ضمن مجموعات ، وقد أثبتت التجارب العملية ، أن الحاسوب"يفعّل" دور الطالب ، ويؤدي لزيادة تحصيله العلمي ، وإثارة حماسه نحو التعلّم ، خصوصاً بعد أن تيسّرت سبل إنتاج البرمجيات ، ولمختلف التخصصات والمراحل التعليمية ، والمناهج المدرسية ، وذلك لقدرات الحاسوب الفنية العالية ، وسهولة حفظ البيانات ، واستدعائها، وإجراء التعديلات والإضافات بكل سهولة ويسر .

ويوّفر الحاسوب الراحة النفسية للطالب ، ويمنحه فرصة المحاولة والتكرار ، والتجريب دون الشعور بالملل ، وفي السياق التاريخي يمكن إظهار الحركة ، واللون ، والصور التي تدعم وتوّضح الوقائع، إلى جانب معالجة البعدين الزماني والمكاني ، وإتاحة المجال للتعلّم عن بُعد، بعد أن شاركت شبكة الإنترنت بهذا الميدان الواسع .

وقد تم استخدام البريد الالكتروني "الايميل" في اتصال الطالب مع المدرّس ، والحصول على دراسات وبحوث وكتب علمية ، وتأسيساً على ذلك ، فإن المدارس الريادية والمعاهد العليا والجامعات ، تركز على تغيير دور الطالب وتفعيله ، وتزويده بمصادر تعلّم متنوّعة ، تتناسب وقدراته ، إضافة إلى تحسين أساليب التدريس بعد إدخال وسائل تعليمية حديثة ، يكون للحاسوب دوراً فاعلاً فيها ، لما يمتاز به من قدرة على عرض المادة التعليمية ، بطريقة يسهل على الطالب تتبعها ، بنوع من الرغبة والدافعية، وبالمقابل فإن المعلّم يسهر على متابعة المستجدات التقنية من أجل القيام بمهمته على الوجه الأكمل ، ولا يتيسّر له ذلك إلا إذا استعمل وسائل تقنية حديثة ، تساعده على توصيل المادة التعليمية بطريقة شيّقة، تجعل الطالب مشاركاً ومستقبلاً فاعلاً، وبطبيعة الحال ، فإن الحاسوب يصنّف على أنه من أفضل الوسائل التعليمية ، لسهولة تصميم البرمجيات ، وإنتاجها . ويبقى أن حضارات الأمم تقاس بمدى تقدّمها التكنولوجي ، وصناعة الأجهزة وتطويرها وإنتاج البرمجيات التعليمية ، وهذا يستدعي إعداد كوادر بشرية لإدارة مثل هذه النشاطات التي تعتمد على المتابعة والتنافس الذي يحقق

الجودة ومفهوم الاعتماد على الذات ، وامتلاك البدائل ، بحيث لانفرّط بالمعلومات التاريخية ، وألاّ تكون عرضة للتشويه من قبل المتربصين .

في كتابه أساسيات في تدريس الاجتماعيات وتطبيقاتها العملية ، يُبين الدكتور سليمان أحمد عبيدات ، أستاذ التربية في الجامعة الاردنية "أنّ التاريخ يعتبر سجلاً منظماً للأحداث" ذلك لأنه يتكلّم عن حقائق الماضي، ويربط بينها وبين الحاضر، من أجل إعداد الإنسان لحياة المستقبل ، والتاريخ ليس مجرد قصص وروايات عن الماضي ، وانما يتعداها إلى ربط الماضي بالحاضر والمستقبل، ولأن المواد الاجتماعية استفادت من العلوم الطبيعية، الأسلوب العلمي في دراسة المشكلات من خلال البحث والتجريب ، والاستقراء والقياس ، للتثبّت من صحة النتائج، فإن مبدأ الاستعانة بالتقنيات الحديثة لتدريس مادة التاريخ ، يرتكز على المشاهدة وتحليل النتائج بصورة تضع الحقائق التاريخية في إطارها الصحيح ، مع التأكيد على أن الأمة التي تنسى ماضيها ، تفقد هويتها التاريخية ، وعلى هذا الأساس ، فإن اعتماد التقنيات الحديثة في تدريس التاريخ ، إلى جانب الاحتفاظ بأهم المراجع الموثوقة ، ينسجم مع فكرة السير بمتابعة أحدث المخترعات والاكتشافات ، وهذه إحدى الملامح الحضارية التي توثّق الإنجازات والنجاحات .

تحتوي أجهزة الحاسوب ، بتقنياتها الحديثة على برامج تطبيقية جاهزة، تمكّن المتعلّم من إدخال النصوص ، وإجراء التعديلات المطلوبة وحفظها ، واسترجاعها وطباعتها بأسرع مما هو عليه في الأساليب التقليدية، ويُستعمل الحاسوب من خلال مخاطبته بإحدى لغات البرمجة التي يستطيع

هذا العقل الاصطناعي فهمها والتجاوب معها . ومن المعلوم أن عملية البرمجة ، تتطلّب إدخال البيانات ، من أجل الحصول على النتائج أو توثيق المعلومات المطلوبة، وعندما يتم تخزين الحقائق والمحطات التاريخية البارزة والمهمة بهذه المنهجية ، فإن الأمانة التاريخية ، تكون في مسارها المنشود .

وقد انتشرت مراكز تكنولوجيا المعلومات في دول العالم المتقدّمة والنامية ، وتم تطوير أساليب التدريس ، سعياً لاكتساب المهارات المعرفية والتقنية ، سيما وأنّ الكتاب المدرسي ، لم يعد هو المصدر الوحيد للمعرفة ، بل أصبح الكتاب الالكتروني ، والبريد الالكتروني ، من المصادر التي تساعد على نقل المعرفة ، وتوثيق المعلومات التاريخية منها أو العلمية .

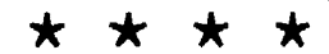
هنالك جملة من المعوّقات التي قد تحد من تعميم فكرة استخدام التقنيات الحديثة، لتدريس مادة التاريخ، منها محدودية الإمكانات المادية، وعدم توّفر المختبرات، الأمر الذي ينعكس تلقائياً على مستوى الكفاءات والمهارات، وفي هذا السياق، فإن نخب المفكرين في الوطن العربي يذكّرون بثلاث حقائق :

الأولى : تتلخّص بضرورة السعي لامتلاك "مفاتيح المعرفة التكنولوجية" حتى لا نبقى مستوردين أو مستهلكين ، للحد الذي يستنزف مصادر دخلنا القومي ، ويسهم بإبقائنا في دائرة التلّقي والتأثر ، بدلاً من المشاركة الفاعلة في الحركة الصناعية والنهضوية .

الحقيقة الثانية : ترتبط بملامح التحدّي التاريخي ، ومن المعروف أن مجرد الشعور بذلك يحفّز الطاقات والإبداعات ، نحو الاكتشافات التي تندرج مع

الزمن ضمن الإنجازات الحضارية ، وتلك هـي ابـرز النتـائج الإيجابيـة لمبـدأ الاعتماد على الذات .

الحقيقة الثالثة :تكمن بقدرة المتنفذّين في الدول "محدودة الإمكانات" على الاستشراف ، والتعامل ، وفقاً لنظرية التدّبر وحسن التبصّر ، وهنالك تجربة ريادية في هذا المجال ، نفذّتها الجمهورية الباكستانية منـذ عقـدين ونيّـف مـن الزمان، فقـد اشـترطت علـى الشـركات الصـانعة الـتي تزودّهـا بالتقنيـات الحديثة ، أن تستوعب عدداً من المتدربيّن الشباب ، ليواكبوا مراحل تصـنيع الأجهزة المتطوّرة، وقطع غيارها ، وتبعاً لذلك ، يكون بإمكان الـدول الـتي لا تميـل لـرهن ممتلكـات أبنائهـا أن تـنظم علاقاتهـا علـى ضـوء مواقفهـا التاريخية، وقناعتها الوطنية .



المفكرون بين منظومة القيم ومتطلبات المرحلة

ترتكز جهود المفكرين وخبراء العلوم الاجتماعية على مستويات ثلاثة هي ، النظريات الكبرى ، والتحليلات النقدية للاتجاهات والميول الاجتماعية ، والتيارات السياسية المختلفة ، وبعد ذلك يصار لاختيار القضايا التي ترتبط بمصالح الناس ، وتلتقي في جوهرها مع طموحاتهم وتطلعاتهم : وعلى هذا النحو نستطيع القول ، بأن مجال البحث المعرفي ، يؤدي إلى دقة التشخيص ، وآنذاك يكون التقييم الموضوعي والاستنتاج الذي يسهم بتوجيه النوايا والأفعال لخدمة الأهداف المنشودة بالاتجاهين الآني والمستقبلي ، وهذا ما يتطلّب بطبيعة الحال العمل وفقاً للحسابات التي ترتقي إلى مستوى القدرة على تحمّل المسؤوليات والدفاع عن المكتسبات، وكل هذا من أجل صون الهوية ، وما يترّتب على ذلك من تضحيات .

لا جدال في أن الثقافة تُمثل في وقتنا الحاضر مسألة في غاية الأهمية ، خصوصاً بالنسبة للمشتغلين بها ، فهي تتناول مجموعة القيم والقناعات التي كثيراً ما تكون موضع الاستهداف أو الاستدراج ، بعد أن أثرت الظروف الاقتصادية والتقلبات السياسية على مقومأّت الترابط الاجتماعي ، بحكم التفاوت واتساع الفجوة بين الميسورين الذين يحرصون على ممتلكاتهم ، والأغلبية التي قد تجد نفسها في حلقة مفرغة ، بعد أن تراكمت الأزمات ، وتراجع منسوب الإيثار ، الذي يُشكّل ُأحد أدوات الذود عن منظومة العادات التي تزرعُ بذور الترابط الودي بين الناس،

وتحول دون تعرّضهم للتآكل ، الذي كثيراً ما يتفشّى في ظل الشعور بقلة الحيلة، وعدم القدرة على المشاركة الفاعلة في صنع القرارات، ثم الحيلولة دون مواجهة تبعات الفتن المفتعلة والأحداث الموجهّة .

نُدرك أن العالم المعاصر يرقب مستجدات الأحداث من شرفة السياسة ، بعد أن أصبح الاقتصاد أحد أدواتها ، وبات من المتعذر على المرء أن يقف بعيداً أو منعزلاً عما يدور حوله من مناقشات ومناورات أو تداخلات على نطاق واسع ، ولعلنا نميل للاستشراف الحذر من منظورين : الأول ، يرتبط بحيوية موقعنا الجغرافي ، وما تكتنزه هذه البقعة من خيرات ، بعضها لم يعد في متناول اليد بحكم الدسائس والأطماع الخارجية ، أما المنظور الثاني ، فهو يتلخّص بأن المتربصين بنا ، يعولون كثيراً على موروث خلافاتنا : فهل من حالة توافق ، توّظف مجمل الجهود لخدمة أنبل التطلعات وأهم المصالح ؟ بين ملاحظة الواقع ووصفه وتحليله ، تبرز الحكمة في معالجة الاختلالات أو التباينات ، ولأننا في أتون السياسة التي توصف أحياناً بأنها الوجه الحقيقي "للقوة" ، فإن دراسة علاقات التأثير بين الناس من حيث صورها وأشكالها ، والنظم التي تكون معبّرة بنائياً و وظيفياً عن هذه الصور ، وأبرز ملامحها ، تُشكّلُ المحور الأساسي لاتجاهات التحديث المبني على القواعد العلمية ، سعياً للنهوض ومواكبة التطورات ، ومن المسّلم به أن الحلول المنطقية في هذا الميدان ترتكز على أمرين، أولهما ضرورة التفاني من أجل المصالح العليا للجميع ، وتجسيد منهجية الانفتاح على مجمل القضايا وتداولها بأسلوب يوضح الرؤية ، ويمهّد لوضع خطوات مدروسة وقرارات رشيدة ، والأمر الثاني ، يتلخّص

بالتقليل من إساءة الظن ، لأن هذه النزعة ، تشوّش على المبادرات الإيجابية، وربما تحول دون تطبيق الأفعال الريادية .

في مهمة الارتقاء بالدول، والمحافظة على نسق عيش أبنائها ، يتم تداول العديد من العبارات والعناوين المهمة أو المثيرة ، بعضها على سبيل المثال يقول أن هنالك سلسلة مهارات إدارية وسياسية ، لابد أن تتحقق عند كل من يؤتمن على مصالح الآخرين ، وهذه المهارات تُكتسب من خلال الخبرة العملية : وإلى جانب إتقان الخبرات ، يتعيّن أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة ، كالمرونة والقدرة على العمل الخلاق ، والاستدلال المبني على بعد النظر ، والإلهام ، والتمكن من تحقيق الهدف بعد اختيار أنسب البدائل ، ومن الفضيلة تقبّل النقد البناء ، وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية بصفته "بناء مُنظّم من المعارف المحققة ، والقائمة على الملاحظة والتجربة"، فإن فن الإدارة بأمس الحاجة للعبقرية التي تهتم بأسس التوازن والانسجام ، لأنهما من أولويات تقريب وجهات النظر، والتوّصل لأفكار مبدعة في حل المعاضل والإشكاليات .

يقول الكاتب والناقد فيصل دراج في دراسة له بعنوان ، قوة الكلمات ودلالة القراءة ، "ما الذي ننشده من عادة القراءة ، وما الذي ننتهي إليه ونحن نختلف من كتاب إلى كتاب ؟ " والجواب المنتظر من القارئ المنضبط هو : المعرفة ، ومن المتفق عليه أن كل معرفة حقيقية ، تأتي من معرفة سابقة ، وتفضي إلى أخرى لاحقة ، وفضيلة المعرفة تكمن بجوانب

الإبداع فيها ، ولهذا تبدو المعرفة صيرورة لا بداية لها ولا نهاية، أما الفكر المبدع ، فإنه لا ينبثق من ذاته ، إذ يكون للبيئة الاجتماعية وما تحتويه من فضاءات ومخزون ثقافي ، وقيم تنظّم العلاقات بين الناس دورٌ فاعلٌ في إثراء المعرفة التي تغذي الإبداع ، وتُنمّي المواهب ، لتكون عملية المواكبة والسير الحثيث في ركب التطّور ضمن معادلتين ، الأولى : مثابرة لا تؤمن باليأس، والثانية شجاعة لا تقف عند المنعطفات ، بعد أن تتسلّح بقوة الإرادة وتسعى للتأثير في الأحداث بدلاً من أن تكون متأثرة أو متلقية .

تبدو مهمة المفكرين العرب شائكة على ضوء علاقات التفكك بين الثقافة والفكر من جهة ، والواقع الاجتماعي الذي فرضته تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول الغنية وشركاتها العملاقة مع الدول النامية من جهة أخرى ، ولأن كل فكر ينضج من حاجات عصره ، ويتراكم على ما سبق ، فإن مبدأ التصدّي للمؤثرات السلبية ، المرئية والمتوقعة ، يستند على خصائص موروث العراقة في الفكر العربي ، سيما وأن فكرنا المعاصر، يقبل متغيرات التجديد في الأفكار والوسائل والمناهج ، بالاتجاه الذي يسهم في توظيف الإبداعات والابتكارات لخدمة الإنجازات الحضارية والمتطلبات الآنية ، وهنا لابد من التذكير ، بأننا نلمح تراكماً هائلاً في منظومات الأفكار التي تبرز بين الحين والآخر ، والتي تصطدم بعوامل المد والجزر على الساحتين الاقتصادية والثقافية .

في المنعطفات الفكرية ، نجد متغيرات حادة ، نلمس للوهلة الأولى، انعكاساتها على "دفء" العلاقة بين المتنفّذين الذين يخططون للأمة،

ويصنعون قراراتها ، والأغلبية التي تشعر أحياناً بنوع من الفوضى في ترتيب أولوياتها أثناء تعاطي أساليب التفاعل بما هو عليه من عوامل اختلاف أو إئتلاف ، والمزعج أنه في كلتا الحالتين ، تبرز الخصوصية الضيّقة ، أو التباين الذي أشرنا فيما مضى بأنه يلتقي مع الأهداف الاستراتيجية للدول العظمى والصناعية ، التي تجد في أسباب تفرقنا مدخلاً لاستمرار تدفق منتجاتها لأسواقنا ، وبدون التفكير في مستقبل الأجيال التي تتأثر بما يصدّر إلينا من شعارات ، نحسب أنها تصاغ بقوالب ليست من ثقافتنا ، وهي في حقيقة الأمر لا تستند على الحدود الدنيا من التلقائية والواقعية أو حسن النية .

يقول أهل الفكر "إن مسألة التناسب بين الزمن وسرعته في قياس الحدث، لم تعد على ما كانت عليه قبل عصر العلم ، والذي كانت حركة التغيير فيه غير مرئية" . وهذا يقودنا لإعادة التفكير في الشكل والمضمون معاً، حيث أخذت فكرة التحكّم عن بعد دوراً مباشراً في إدارة الشوؤن العامة والخاصة للناس ، وبدأت الشعوب تعاني من الاختراقات السياسية والاقتصادية بوسائل متطوّرة ورؤية جديدة لأشكال الحياة الاجتماعية والتي تطمح فيما تذهب إليه لإحلال الهيمنة بشقيها الاقتصادي والسياسي، وكل ذلك على حساب حيوية الحكومات المحلية وعلاقتها بقواعدها الاجتماعية بما تشكلّه من عناصر قوة إنتاجية ، وعوامل دفع إيجابي نحو التماسك الذي يعزز الاستقرار بمفهومه الشامل ، وبناء عليه فإن مهمة المفكرين تبدو" شائكة" لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها على الشكل التالي : -

- كيف لنا أن نوفق بين التصورات المبنية على معطيات الفكر المعاصر، والأحكام التي كثيراً ما تلجأ لمسايرة الواقع بدلاً من الارتقاء به ؟
- عندما نناقش مشاريع التحديث ، نتساءل عن عوامل الإنتاج والإبداع، لأننا في واقع الحال مُستهلكين في كل شيء ، فهل من وقفة متأنية مع الذات الفردية والجمعية معاً، بعيدًا عن رواسب الماضي ، ومظاهر الاتكالية ، التي تعصف بقيم التكافؤ والتعاون الذي يقوّي أسس الترابط ويضاعف إنجازات الميسورين ، مثلما يأخذ بيد المبدعين والقادرين على تحقيق نجاحاتهم بجهدهم المتواصل وفكرهم النيّر ؟

نميل للتحريض الذاتي على الوعي ، تمشياً مع ضرورة الوفاء بحاجات العصر ، واستيعاب مشكلاته، ومواكبة التغيير من بوابة القدرة على تفكيك القضايا ، ومعرفة تفاصيل القيم المعرفية ، وفي مواجهتنا لملامح التحدّي ، نتجنّب الخوف من الشروع بالعمل الجاد ، ونتسلّح بالتصميم وقوة الإرادة ، وندعو إلى إنجازات حضارية ، نمتلك أدواتها وعناصر نجاحها، ولأن الثقافة التي تنعم بالقوة الفكرية ، تكون قادرة على تحمّل ما نريد، فإنها لا تخضع لمسببات الفشل ، ذلك لأنها تُمثل سيادة الأمة من قواعد الروح المعنوية ، وإذا اعتبرنا أن الذات العربية تعود كلما حاصرتها الفتن إلى سياقها التاريخي ، وتستجير بثوابتها للدفاع عن مكتسبات أبنائها ، فمن الفضيلة القول بأن هذه المعادلة تحتاج لإعادة تشكيل بناء على فرضيتين: الأولى ، ترتبط بالمتغيرات البنيوية التي طرأت على على المجتمع العربي نفسه ، فغيرت أهم مظاهر الشروط التاريخية

للحياة الاجتماعية ، وتأثرت تبعاً لذلك بعض أنماط السلوك ، خصوصاً ما يتعلّق بالمباهاة ، واتساع الفجوة بين الشرائح المتجاورة والمتجانسة أحياناً، أما الفرضية الثانية، فإنها تتمحور حول طبيعة الدعوة إلى الخصوصيات المغلقة ، وفي هذا المجال ، نوّضح أن الانغلاق الثقافي ، لا يحول دون الاختراقات المحتملة ، فهنالك تقدّم علمي هائل ، وتقنيات في وسائط الاتصال ، وفي هذه الاثناء ، لابأس من محاورة الذين "يروّجون" لمفاهيم اللحاق بالدول المتطورّة، ويشجعون على الاندماج في النظام العالمي، على قاعدة الاعتماد المتبادل ، والمؤمل من المفكرين العرب هو أن يطرحوا سؤالين محددين، الأول هو : هل فكرة اللحاق بالقوى العظمى تتوقف على إرادتنا ، وماهي شروطها ونتائجها ؟ أما السؤال الثاني ، فمن المهم أن يتناول طبيعة التبادلية المنشودة ، وهل ستلتقي مع طموحات الناس وتطلعاتهم ؟

بين الحداثة ، وعناصر القوة في الوطن العربي ، وآليات التغيير في المجتمع ومنظومة القيم والعادات المكتسبة وتأثيراتها على مسارات الاجتهاد والإبداع، تبرز الحاجة لتوطين الحوار الهادف والنقاش الموضوعي، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن معظم المفكرين العرب ، يرون أن ما يحدث في العالم خلال هذه المرحلة هو بداية لسلسة فكرية جديدة ، وممارسات اجتماعية ، تأثرت وتتأثر بتحدّي ثورة الاتصال والمال، والزراعة العالمية، وثورة التكنولوجيا الحديثة والصناعية، ومخاطر التلوث البيئي، ويبقى أن أي كلام عن مواجهة ما يجري من حولنا ، يجب أن يهتم بتحسين شروط الحياة ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ومصادر الدخل القومي ، وتفعيل

دور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ، على اعتبار أن "الفراغ" هو أحد أدوات التسيّب ، وله محاذير تشوّش على الترابط الاجتماعي ، والتكافل الذي يعني القوة بمفهومها الشامل .

وسائل الإعلام و الرأي العام

يحاول خبراء الإعلام معرفة مدى تأثير الصورة الإعلامية في الأوساط الاجتماعية، وكيف يمكن للقائمين على الرسالة الإعلامية الربط بين متطلبات المهنة واستحقاقات المرحلة، وعند الحديث عن دور وسائل الإعلام في تشكل الرأي العام، لابد من توثيق أهم التعريفات، ذلك أن عملية الاتصال الجماهيري متشابكة، وقد تستند على فلسفة تبادل المنافع بالطرق الودية، وربما تأخذ شكلاً مغايرًا عندما يحتد التنافس وتتقاطع المصالح أو العلاقات.

يرى معظم خبراء العلوم الاجتماعية أن الرأي العام من القضايا المحيّرة والمفاهيم المتضاربة، وهنالك تعريفات عدة للرأي العام، تتلخص بأنها، مجموعة الآراء والنظريات والتوجهات والسلوكيات الشخصية المجردة والتي تتوافق وتنسجم مع المصالح المصيرية، وتتطلب الإحساس بأهمية القضايا التي تتصل بالتطلعات الشخصية والطموحات العامة، وبناء على ذلك يُعتبر الرأي العام المادة الأساسية للباحثين والمحللين الذين يسعون للإحاطة بواقع المجتمع المنوي دراسته، سعياً لتطوير علاقات قائمة، أو تأسيس مرحلة جديدة في مجالات التفاعل الإيجابي وتحقيق الإنجازات المنشودة.

من المعروف أن الإنسان سعى منذ القدم للاتصال عن طريق استخدام الصورة والرموز والإشارات، بحثاً عن الاستعلام أو الاستشراف، وبعد أن توالت الاختراعات والابتكارات التي تندرج ضمن وسائل

الاتصال، فقد لجأت الفعاليات الاقتصادية والصناعية لتوظيف التقنيات الحديثة في توجيه الصورة الإعلامية، بقصد الالتقاء مع ذوق الجمهور المستهدف، وبمنهجية لا تتعارض مع الإطار الفكري والمخزون المعرفي للرأي العام.

تمرر الصورة في وسائل الإعلام ضمن مفهوم الدعاية، والتي تعّرف على أنها أية معلومات أو بيانات تصاغ بأسلوب يدخل فكر المشاهد بطريقة مؤثرة وقريبة من الواقع، وتحقق الغاية التي من أجلها طرحت الدعاية، وفي هذا السياق، يحرص المختصون في ميادين توجيه الصورة على أهمية الوضوح والواقعية، والسبب بطبيعة الحال هو محاولة خلق بنية أساسية لتبادل الثقة بين الجهة التي تعتمد على تأثير الصورة، والجمهور المتلقي.

تحظى المشاهد المصورة باهتمام الرأي العام أكثر من غيرها، ولهذا تُعدّ الصورة الإعلامية من أبرز وسائل الاتصال التي تلبي الحاجات الاجتماعية والإنسانية لأنها تعزز أدوات التنمية بشقيها المعرفي والاقتصادي، ومن خلال التواصل في هذا الاتجاه، تتطور المعارف وتتطور الخبرات في الميادين التعليمية والتربوية والتثقيفية ، خصوصاً عندما تستوفي شروط الإثارة أو التشويق، واستنادًا لأدق التجارب، فإن بعض الصور الإعلامية تصمم بشكل قد يشوّش على مزاج الرأي العام، ومن هنا تتجلى أهمية ثقافة الصورة.

ثمة صعوبات تواجه وسائل الإعلام المختلفة في يوميات عملها مع الرأي، فهنالك تداخل بين المقومات والمكونات والمؤثرات، وإذا انطلقنا من

متطلبات المهنة، فقد نجد أن ما يندرج تحت شعار "التحفظ" الذي ينسجم مع أهم المتطلبات، يُقلل من اهتمام الرأي العام بمتابعة ما تبثه الشاشات المحلية أو الوطنية، وتبعاً لذلك تتجه الأنظار للمحطات الأجنبية أو العالمية، ومن تحصيل الحاصل أن منسوب التراكمات في هذا الميدان يؤدي للتزّود بثقافات مستوردة من شأنها التشويش على الجهود الواعدة في رسالة الصورة الإعلامية محلياً.

في فلسفة الرأي العام، تعتبر الحقيقة هي الغاية، والمعرفة هي الوسيلة، ومن المتعارف عليه أن طرح أية قضية من خلال وسائل الإعلام أو الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية يهدف عادة للوقوف على جوانب القوة أو الضعف، والاستئناس بالآراء الإيجابية التي تفهم على أنها تسهم في إغناء الفكر الثقافي أو العلمي، ومن حسنات طرح الأفكار وتوظيف الصورة عبر الشاشة الصغيرة أنّ الرأي العام يستطيع معرفة الواقع واستخلاص النتائج، وفي هذا الجانب يكون الحرص على إدامة المعنويات سواء عند التنافس في ميادين الصناعة أو التجارة، أو في المواقف التي تشهد حالة من التوترات السياسية أو الدعاية المضادة، والتي تستند عادة على أهمية إثارة التناقضات والمشاحنات، ونحسب أن بعض الصور التلفزيونية والمواد التي يتم تمريرها بين الحين والآخر عبر محطات التلفزة العالمية، تحدث نوعاً من التشويش، خصوصاً في ظل التداخل العشوائي بين الفضائيات العربية، وما ينتج عن ذلك من ردود فعل متباينة ، وكيف يمكن معالجة أهم القضايا التي نعتقد أنها قد تمس النسيج الاجتماعي وتؤثر على مقومات الترابط الذي يلتقي مع الطموحات التنموية والجهود النهضوية.

الإعلام ومقومات تشكّل الرأي العام

يتفق خبراء العلوم الاجتماعية على أن الإنسان يولد معتمداً على غيره، ومتمركزاً حول ذاته، وبفضل دفء الرعاية الأسرية التي يحظى بها في المراحل العمرية المبكرة والمتوسطة، تتكون لدى الفرد مجموعة من الأفكار والرغبات والمشاعر، الأمر الذي يُحفز رغبته بمعرفة دوره في بيئته الاجتماعية، ومن هنا تتبلور الاتجاهات والميل التلقائي للشعور بالاستقلال الشخصي .

يُشكلُ الرأي العام، في العصر الحديث قوة كبيرة نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقدّم العلم والتكنولوجيا، وانتشار التعليم، واختراع آلات التصوير وتطوّر وسائل المواصلات، وظهور أجهزة الأعلام الحديثة؛ من صحف وإذاعة وسينما وتلفزيون، وقد بدأ الاهتمام والتناول العلمي للرأي العام منذ أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، ومع توالي الجهود ومرور الوقت، أصبح الرأي العام يحتل مكاناً مرموقواً في كافة دول العالم، على الرغم من التباينات التي ترتبط أحياناً بالتركيبة الاجتماعية وما تحمله من موروثات وتفرزه من اصطفافات أو مواقف قد تثير النزعة الفردية لممارسة التحيّز الضيق، حتى وإن تعارض ذلك مع المصالح العليا للأغلبية، وتسبب بإحداث ما يُثير حفيظة البعض، ولمعالجة مثل هذه الثغرات يُبادر خبراء الإعلام بالتوسع في الحوار الهادف والنقاش الذي يوضح الحقائق والبراهين ومحاولة تجاوز الأسباب التي تكرس الضغائن أو عوامل الشك .

من المعروف أن عملية التنشئة الاجتماعية تؤسس لمجموعة من القيم التي تحث على الترابط الودي، واحترام العادات والتقاليد، وعندما تسير هذه الخطوات في إطارها الهادف فإن الوضع الطبيعي هو نشوء علاقات مبنية على أرضية التوافق والتعاون الذي يُحصّن روح الانتماء للتنظيم الاجتماعي، وفي ظل هذا الواقع، يبرز الإحساس بوجود المصالح المشتركة، وآنذاك يكون الحرص الجماعي على صون المكتسبات، والمثابرة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات.

"من الأهمية بمكان القول أنّ المفهوم الشائع عن الرأي العام هو أنه ليس مجرد رد فعل بسيط أساسه العرف والتقاليد، بل هو حصيلة امتزاج الأفكار بالمواقف، واختلاط التحيزات بالحقائق، وتصارع المصالح والمبادئ[1]"، وتأسيساً على ذلك، فإن الرأي العام ليس رأياً كلياً أو مطلقاً بمعنى الكلمة، أي أنه لا يكون مطلقاً في مفهومه الشامل إلاّ نادراً، ولذلك فإن المقصود بالرأي العام في هذا المجال هو قناعات الأكثرية التي تلتقي مع المصالح العليا للأغلبية.

تستعمل عبارة الرأي العام للدلالة على تكامل آراء الناس وليس مجرد الالتقاء أو التجمع الذي لا يُراعي الحقائق أو المواقف التي تحظى باحترام المراقبين أو المهتمين، بمعنى أدق، فإن الرأي العام هو اتفاق ضمني يُمثل مستوى من الأهمية على مواجهة مشكلة معينّة، وفي مجمل الأحوال، فإن الرأي العام يكون مؤثرًا إذا توافرت مقومات وجوده وهي: "المجتمع، والمشكلة، أسلوب المناقشة أو التفاعل الاجتماعي[2]".

---

[1] السيد عليوة، استراتيجية الإعلام العربي، ص22.

[2] مصالحة (محمد)، الإعلام العربي و الصوت الآخر، ص18.

في واقع الحال، فإنّ ظاهرة الرأي العام موجودة منذ نشوء المجتمع الإنساني، لكن دراسة الرأي العام تتأثر عادة بجملة صعوبات أهمها، مجموعة المتغيرات المتلاحقة والمتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولهذا فإن مهمة الصورة الإعلامية في صناعة الرأي العام تبدو شائكة، لأنها تصطدم بحجم التباين بين مختلف الشرائح الاجتماعية من جهة، وما يُقال عن الإعلام الموجه من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن منطقتنا تواجه باستمرار المزيد من التقلبات السياسية والاهتزازات الاقتصادية، وتشهد معظم الساحات العربية منذ عقدين ونيّف من الزمن حالة من اتساع الفجوة بين النخب السياسية التي تحرص على مكتسباتها ومدخراتها، والطبقات الوسطى التي بدأت تعاني من تآكل مردودها ، واضمحلال دورها المؤثر في وسطها الاجتماعي ونحسب أن هذه المعادلة تشوّش على قوة الرأي العام في المواقف التي تتطلب إسماع الرأي من أجل التصويب أو التقييم الذي يُبقي على حس التناغم بين مختلف الشرائح الاجتماعية .

في العديد من المواقف تضطر بعض وسائل الإعلام لمراعاة "رؤية" الاستراتيجيات العليا للدولة في المجالين الاقتصادي والسياسي، وكثيراً ما تتسبب المحددات المالية بكبح جماح المبادرات التي تحاول الإحاطة بحيثيات الحدث ومعرفة تفاصيله وأبعاده، وفي إطار آخر، فإن سلوك العاملين في وسائل الإعلام ومحطات التلفزيون يخضع لموروث العادات الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم للتردد في كشف العيوب، وتركيز الكاميرا على مواطن الخلل أو الضعف، والحجة كما درجت العادة هي، إما التهيّب من سلطة

المتنفذين، أو القول بأن مناقشة بعض الحالات قد يؤدي للإثارة السلبية، ويخلقُ تداعيات يصعب معالجتها أو تطويقها .

الأمر الآخر الذي تطغى عليه الحساسية المفرطة في الكثير من المواقف، يتلخص بالنظرة السياسية للدولة سواء مع جيرانها، أو مع باقي المنظمات الاجتماعية على مستوى الحكومات والفعاليات، ولهذا نجد أن الرسالة الإعلامية تتسم بالحذر الشديد عندما تكون موجهة للمجتمع أو الشعب، الذي يوصف حسب قاموس السياسة بأنه مجموعات من الناس، يعيشون في قطر يُسمى باسمهم، ويمارسون فيه واجباتهم وأدوارهم، ولهم لغة مشتركة، وثقافة وحضارة ونظام اجتماعي يُشكلون من خلاله وحدة اقتصادية، وأهداف منشودة، ومن الواضح أن هذه الملابسات وما تفرزه من تراكمات تتعارض مع مفهوم التلقائية أو المصداقية التي نرى أن الصورة الإعلامية تحاول التفاعل مع الرأي العام من خلالها .

لم يعد الحصول على الخبر في عالمنا المعاصر مقتصراً على فئة معيّنة دون سواها، وذلك بحكم تعدد المصادر وسرعة الاتصالات، ولهذا فإن التوافق على وجود بنية أساسية لتبادل الثقة بين الرأي العام و وسائل الإعلام يبدو ملحاً وضرورياً، وعلى هذا الأساس، تبرز الحاجة للمصداقية والشمولية، ومحاولة الانتقاء الذكي لمستجدات الأحداث، والحل الأمثل في مثل هذه المواقف هو أن يتم التركيز على منهجية التحليل، وقراءة الوجه الآخر للصورة الإعلامية ، سعياً للتوصل لأدق الاستنتاجات التي تلتقي مع متطلبات وطموحات الرأي العام.

عندما تتسم الصورة الإعلامية بالموضوعية وتستوفي شروط الإبداع، فإن منسوب المعرفة يحقق جملة فوائد، أهمها ما يتصل بتنمية الإدراك والوعي لدى أغلبية المتلقين، وبحكم تعدد وسائل الاتصال المرئي والمقروء والمنطوق، فإن مهمة المعنيين بالتخطيط الإعلامي تتطلب معالجة الفجوات المحتملة بين مطالب السير في ركب التطور والموروث الاجتماعي، وإذا أردنا مناقشة عملية التخطيط الإعلامي، نجد أنها أشغلت فكر الممارسين والباحثين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهي لا تزال بأمس الحاجة للبحث والتجريب والممارسة، لأنها من القضايا البالغة الأهمية، والسبب هو أن لدى البعض مواقف وانطباعات مسبقة، قد لا تلتقي مع النتائج التي تبرز على أرض الواقع، ولهذا يحاول القائمون على البث التلفزيوني الربط بين خط الحداثة وتباين الثقافات.

هنالك ثلاثة مستويات من التأثيرات المصاحبة للصورة الإعلامية وهي[1] :ـ

1. تأثيرات على الفرد .
2. تأثيرات على العلاقة بين أبناء المجتمع الواحد .
3. تأثيرات على النظام الاجتماعي .

وحسب وجهة نظر خبراء الاتصال، فإن هذه التأثيرات قد تشوش على منسوب المعرفة وربما تحول دون تحقيق القدر المنشود من التناغم الذي

[1] أبو إصبع (صالح خليل)، الاتصال و الإعلام في المجتمعات المعاصرة، ص36.

يوجه سلوك الناس نحو التوافق الذي يلتقي مع مصالحهم العليا. يقولـون أن المسؤولية الإعلامية تتركز عادة حول أربعة مفاهيم هي : ـ

4. التوعية والتنوير .
5. التنمية والتطوير .
6. التضامن والتفاعل .
7. التسلية والترويح .

وفي هذا الإطار، تتبلور مواقف الرأي العـام تجـاه القواسـم المشـتركة التي تلتقي في العادة مع أهم المتطلبات، لكن واقـع الحـال يؤكـد أن تـداخل المصالح بين الدول والجماعات أدى لإزالـة العديـد مـن الحـواجز، بعـد أن شهد العالم تطورات تقنية واقتصادية أثـارت حمـاس أهـل الـرأي والمعرفـة، لتطـوير اسـتراتيجيات بلـدانهم الإعلاميـة وبالحـدود الـتي تصـون مفهـوم الخصوصية وجوهر الهوية.

ثمة مقارنة بين الصورة الإعلامية أو الكلمة التي تسـهمُ بإثـارة الهمـم وصناعة الفعل، وتلك التي تحلّق في فضاءات الرأي العام لتحدث نوعاً مـن الانشقاقات أو التباينات، وفي كلتا الحالتين، لابد مـن منهجيـة تراعـى فيهـا جملة حقائق يمكن وصفها على الشكل التالي:-

- عندما يتم تحديد الأهداف المنشودة، فإن مراحل العمـل تحتـاج لسلسـة من الخطوات المدروسة بين مختلف شرائح الرأي العام، ووضع الحلـول والبدائل التي تحظى بتأييد الأغلبية، ولا بأس من تقبل النقد الذي يُمثـل

دور الرقابة الوقائية في هذا المسار، إذ يُعتبر مبدأ التفاهم مدخلاً مناسباً لحصول الإجماع.

- في الحالات التي تستهدف فيها الشخصية العامة للشعب أو الأمة، يكون التصدّي المستمد من مبدأ الثقة بالنفس، وهذا يتطلب العمل بمنتهى الشفافية، واعتماد أسلوب المصارحة والمكاشفة من أجل إيضاح الرؤية، ومن بوابة إدامة الروح المعنوية وضمان منهجية التماسك، يكون الحديث عن مقومات قرار الوجود، حتى لا تكون هنالك أية اختراقات من شأنها خلخلة بنيان الرأي العام أو إضعاف دوره في المحافظة على الإنجازات والمكتسبات.

يؤثر الرأي العام بما فيه من وجهات وتيارات مختلفة، وأفكار متعددة في الحياة السياسية بالاتجاه الذي يُسهمُ بتطوير النظم الاجتماعية، وفي ظل التقلبات الاقتصادية، ووفرة الإمكانات المادية أو محدوديتها فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تختلف من بلد لآخر، إذ تؤكد معظم الدراسات التنموية التي حاولت تحليل علاقة السلطة بالرأي العام على أن درجة ومنسوب النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي هي المحور الأساسي الذي يُقربُ وجهات النظر، ويكرس قيم التماسك .

توقف الكثير من المفكرين بداية بأرسطو، ومروراً بابن خلدون ومونتسكيو[1] عند مفهوم المعيار البيئي والجغرافي والمناخي والسياسي، وما

---

[1] قويسي (حامد عبد القادر) : دراسات في الرأي العام / مقاربة سياسية ، ص22.

ينتج عن ذلك من تأثيرات في مواقف الناس والشعوب على حد سواء، وانطلاقاً من هذا الواقع، نوثق الملاحظات التالية:-

أولاً : نتج عن انفتاح منطقتنا على العديد من الأيدلوجيات والتيارات التي تتباين حولها الاجتهادات والقناعات، توالد الأزمات الإقليمية وما أحدثته من انعكاسات سلبية بين النخب السياسية وميسوري الحال من جهة، ومحدودي الدخل الذين يُشكلون الأغلبية من جهة أخرى، وفي الحسابات العملية، فإن هذا الواقع يشوّش على حس التناغم بين أبناء المجتمع الواحد بكل أطيافه، وتبعاً لذلك تتهيأ الفرصة لحدوث التباينات في مواقف الرأي العام.

ثانيًا : في إطار التنمية الاقتصادية، نقول أن الدول الصناعية الكبرى، تأخذ بنمط الاقتصاد الحر، والذي يتضمن سلسلة من الحوافز، وهو محكوم بمجموعة من القوانين التي تصون حقوق الناس، وتشجع الطاقات المنتجة لمضاعفة إنجازاتها، وبالطبع فإن هذه الترتيبات، تعمق الإحساس بالانتماء وتقوّي أواصر الود بين شرائح الرأي العام، ويبدو أن مهمة وسائل الإعلام في الدول النامية لن تكون سهلة، إذ انخرطت معظم الدول بنظم العولمة التي ارتأى البعض أنها القدر المحتوم، ومن خلالها سيكون الرزق المقسوم، ويبقى أنّ الخشية من التذكير بالانعكاسات المستقبلية بالنسبة لدور الشركات العملاقة في الاستحواذ على الأنشطة الاقتصادية، وعدم مراعاة الاحتياطات التنموية لمن يسير في ركب العولمة، ستحدث بعض التناقضات باتجاهين: إحدهما يرتبط بتعزيز حس الانتماء الوطني، إذ كيف

يُمكن تصميم الصورة الإعلامية الموجهة للرأي العام وهو في حالة ترقب وتحسب، وبحث عن جوهر الحقوق والواجبات، والقول أن شرائح معينة تنعم برغد العيش، في حين يشعر الباقون بالقلق وهم يبحثون عن دورهم ومصدر عيشهم؟ أما الاتجاه الآخر، فهو يتلخص بانشغال السلطات المعنية بالعديد من الأمور العلاجية أو الوقائية التي تحول دون تفشي الخلافات أو سوء الظن، وقد لا يكون بوسعها التفاعل مع الصورة الإعلامية من حيث المحتوى والهدف.

التلفزيون بين الدراما وعالم الأطفال

أما في ميادين استخدام الصورة، فيُعدّ التلفزيون من أكثر وسائل الاتصال شعبية، إذ ارتبطت عملية انتشاره كوسيلة اتصال جماهيرية بالتقدم التكنولوجي، وهو يتميّز عن السينما بالتكلفة والبساطة وصغر الحجم، ويُعرف جهاز التلفزيون الذي يبث بالصوت والصورة بتأثيره الواقعي، وسهولة تفاعل المشاهد مع الحدث واستقراره في الذاكرة، من خلال السمع والبصر، على اعتبار أن المتلقي يعيش مع التفاصيل ويتفاعل نفسياً وعاطفياً بحدود علاقته المباشرة، بما تحمله الصورة من معانٍ أو مدلولات، ومن المعروف أنّ أداء محطات التلفزة يختلف من دولة لأخرى، بحكم الخصوصية ومنظومة العادات والقيم التي توجه الأداء بشكل عام، ومن المفيد القول أن معظم الشاشات العربية تخضع لإشراف رسمي من جهات لها سلطة تقديرية بالنسبة للمواد المراد بثها، وقد أدى ذلك لتراجع ثقة الرأي العام بالمحطات المحلية، لكن في ظل السماوات المفتوحة وحالة

الانفتاح الاقتصادي بين الدول والجماعات، فقد بدأت تلوح في الأفق منذ سنوات مبادرات جادة تهدف لتحقيق مستوى نسبي من التلقائية التي تقوي مفهوم المصداقية.

خلال شهر رمضان المبارك من عام2006، بثت قناة دريم المصرية مسلسلاً أعدته الأديبة (حُسن شاه) وقام بتمثيل الأدوار فيه نخبة من أشهر الممثلين المصريين ومن بينهم طاقات واعدة من الشبان المؤهلين لأخذ دورهم في هذا الميدان، وعلى مدار الشهر، التقطت العائلات العربية التي تابعت ذلك المسلسل فكرة مفادها أن النص يسبر غور "مشاكل التفكك الأسري في عالمنا العربي"، وفي نهاية المسلسل، تم الاتصال بشريحة من الذين تابعوه، وقد عرفنا أن الأزواج الذين كانوا يتنافرون يومياً أمام أبنائهم وبناتهم، ابتعدوا تلقائياً عن هذه النزعة، بعد أن تأكدوا أن ذلك يؤدي لهروب فلذات أكبادهم نحو المجهول، في حين أكد الشبان الذين كادوا أن يكونوا ضحايا لخلافات ذويهم، أنهم ولدوا أبرياء، ولا يرغبون بأن تفرض الخطيئة عليهم من أسرهم.

تزدحم الأخبار اليومية بمستجدات مشحونة بالقلق ومثيرة للرعب ، إذ نتابع في معظم النشرات التي تبثها الفضائيات وشاشات التلفزة المحلية، أشلاء آدمية ، وعنفاً وقتلاً وتفجيراً وصراعات دامية، وقد عرفنا أن خبراء الإعلام والحرب النفسية في إسرائيل يسعون من خلال المواجهات اليومية بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية إلى توظيف الصورة الإعلامية بالاتجاه الذي يُمكنهّم من تطويع إرادة النشىء ،

واستئصال روح المقاومة فيه، والدليل هو عدم مراعاة حقوق الطفولة أثناء العمليات العسكرية والمداهمات المتواصلة، ولنا بما أقدم عليه جنود الاحتلال الصهاينة من إطلاق النار على الطفل الشهيد محمد الدرة وهو في كنف والده قبل أعوام أدق الأمثلة.

يتأثر الأطفال أكثر من غيرهم بمحتوى الصورة الإعلامية، وبحكم تفسيرهم لما يدور حولهم، تنشأ لديهم ثقافة مستمدة من الواقع الذي يرونه، وقد أمكن متابعة فترة الحرب بين القوات الإسرائيلية والمقاومة اللبنانية خلال شهري تموز وآب 2006، ويومها تأكدنا أن الأطفال اللبنانيين الذين تم تهجيرهم من قراهم إلى أماكن أكثر أمناً، كانوا يقضون الساعات الطوال في رسم أشكال تشبه الدبابات والطائرات التي تقصف منازلهم، وتنتزع منهم حس الطفولة وفقدان الأمن والاطمئنان.

في هذا السياق، يؤكد الدكتور محمد الحباشنة المتخصص بعلم النفس التربوي أن الطفل العربي يعيش في أجواء غير مثالية للطفولة، وهو بحاجة لقدر كبير من الشعور بالأمان، أما الدكتور حسين العثمان أستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة، فيرى أن تكرار عرض الصورة المرعبة يُعطي للطفل مع الزمن انطباعاً أن هذا الوضع روتيني، والخشية هنا هي أن تتكون لدى الأطفال شخصيات عدوانية على ضوء التوترات المحيطة ببيئتهم الاجتماعية، أو أن تسود لديهم حالة من فقدان الثقة، وإذا اعتبرنا أن معظم السياسات والسيناريوهات التي تصدر إلينا بين الحين والآخر مبنية على النظرية التي تسعى لإحداث ما يسمونه "الصدمة الحضارية"، فلنا أن

نذكر بأهمية التيقظ فيما يختص بالآثار السلبية لبعض الصور الإعلامية، وبالمناسبة فإن الخطط الموجهة للوقوع في شرك الصدمة الحضارية تتلخص بتمرير معلومات مبالغ فيها عن قدرات الجهة المستهدفة، والمقصود في مثل هذه الحالة هو التمهيد للدخول في مرحلة من التناقضات والتلاوم على النتائج التي تكون بعيدة عن الوعود أو الطموحات المنشودة.

الصورة المعبّرة وتباينات المواقف

تحظى الصورة التي تحتوي على ملامح تخاطب هموم أو معاناة الناس باهتمام شرائح واسعة في المجتمع أكثر من غيرها، وفي الوقت الذي يدور فيه الجدل حول محاذير الإثارة، فإن الدراسات الموضوعية تخلص إلى فرضيتين :

الفرضية الأولى: ترتكز على أن مبدأ محاكمة الذات أو نقدها، يُمهد لخلق بيئة متفاعلة، تمتلك الرغبة والعزيمة على التصويب، ومحاولة التغلب على المصاعب وتجاوز العقبات، ومواصلة السير نحو الغد بكل ما يحمل من أمانٍ وتطلعات، وقد استندت الآراء المتداولة على أهمية دقة التشخيص، لأنّ ذلك يمنح الفرصة لإعادة الحسابات، وحشد الطاقات والجهود نحو التجدد والنهوض، بعيداً عن التلاوم الذي يُقلل من احتمالية التقييم الهادف، وشحن الهمم بالاتجاه الذي يُعزز حركتي البناء والنماء.

الفرضية الثانية : تلخصت بأنّ جلد الذات قد يضعفها وأن إسقاط التبعات، لا يندرج ضمن محاور الإصلاح، والأهم هو أنّ تفريغ الشحنات الحادة بعد فوات الأوان، يكون مطلباً للمتربصين أو الشامتين .

الإعلان والترويج

ُيعتبر الإعلان من الوظائف المهمة والحساسة للاتصال في المجتمعات الحديثة، لأنه ُيلبّي رغبات أو حاجات المستهلك، ويسوّق سلعة صاحب الإنتاج، وقد نشطت الصورة الإعلامية بشكل فاعل في هذا الميدان للحد الذي دفع بالعديد من خبراء الاقتصاد للقول بأن نجاح الفعاليات الاقتصادية والصناعية يعتمد بالدرجة الأولى على التسويق وفن الترويج، وتبعاً لذلك تزدهر الحركة الاقتصادية وتتعزز مصادر الدخل القومي ليسود الرخاء ويصبح بوسع الطموحين من القيادات الواعدة اختيار المسار أو الدور الذي يجدون أنفسهم فيه.

لكن واقع الحال بالنسبة لعالمنا العربي يتطلب إيضاح حقيقة لها علاقة بالتكنولوجيا المتطورة، فهي تصدّر إلينا من الدول الصناعية الكبرى ويجري تحديث هذه المنتجات وتطويرها بين الحين والآخر، ومن الواضح بأننا نستورد هذه التقنيات التي بدأت تحسب من ضمن الأساسيات وبدون التحوّط لامتلاك مفاتيحها أو السعي لتصنيع قطعها الاحتياطية حتى يكون بالإمكان الاستفادة منها لأطول فترة ممكنة.

عند هذه النقطة ُيذكّرُ خبراء الصورة الإعلامية أهل السياسة والاقتصاد بضرورة اتخاذ كافة التدابير على طريق التدبر وحسن التبصر، لأن عدم التهيؤ لتزويد الكفاءات المحلية بالخبرات الفنية في هذه الميادين،

سيبقي على مفهوم النزعة الاستهلاكية والتي تـؤدي مـع الـزمن لاسـتنزاف مقدرات الشعوب وجفاف روح الإبداع.

الاستنتاجـــات

بناء على ما تقدم، فإن النظرة الاستشرافية، تطرح سؤالين، الأول هو: هل سيكون بوسع وسائل الإعلام الالتزام بمتطلبات وثوابت مهنتها في ظـل ثورة الاتصالات والتقنيات المتطـورة الـتي أزالـت الحـواجز أمـام الثقافـات والأفكار، وجعلت العالم المعاصر يرقـب مسـتجدات الأحـداث مـن شـرفة السياسة، بعد أن أصبح المال والاقتصاد من أهـم أدوات التـأثير في الميـادين الاجتماعية؟

والسؤال الثاني، يتعلق بدور القائمين على الصورة الإعلامية في كيفية نقل الخطاب الفكري القادر على التقريب والتوّحد بين صفوف الـرأي العـام في مرحلة نلمح فيها العديد من المحاولات التي تعزف على موروث الخلافـات، وقـد تعـود بـين الحـين والآخـر لمواقـف تاريخيـة نعلـم أن شـعوب الـدول الصناعية والمتطورة تجاوزتها بحكم التصميم علـى السـير في ركـب التطـور والحداثة ؟

وبعـد ذلـك نـذكر أن المـدارس الإعلاميـة العريقـة تهـتم بالشـكل والمضمون بالنسبة للصورة الإعلامية، وتلتزم أهم المواقف في عالم الصحافة بنص العبارة التي تقول بأنه "لاحاجة لإخفاء البديهيات"، وتحت هـذا الشـعار تنشط الفعاليات التي تبحث عن معرفة الحقيقة لأنّ إدامـة التواصـل في هـذا الاتجاه، تحقق التلقائية بمفهومها الـذي يوضـح الرؤيـة، ويطـوّر الأداء علـى طريق الاستشراف الحذر والرقابة الوقائية.

الوضع الطبيعي هو أن الصورة الإعلامية تصمم بمنهجية تسعى لخلق روح التآخي والشعور المشترك بوحدة المصير، وتتجنب التركيز على مظاهر التعصّب الذي يوطن مفاهيم العداء بين الشرائح الاجتماعية من أجل إيجاد بيئة منسجمة مع ذاتها، وكل ذلك يتم بعيداً عن الذاتية أو النزعة الفردية، لكن المبادرات الجادة ضمن هذا التوّجه كثيراً ما تصطدم بسوء الظن الذي يتعارض مع أسس التكاملية وتوظيف الطاقات المنتجة لتعزيز الإنتاجية، وقد دلت أهم الدراسات والتحليلات أن حجم التفاوت بين الناس، يرسمُ ظلالاً من الشك وعدم التيقّن، وهذه هي إحدى التحديات المستقبلية في فضاءات الصورة الإعلامية ودورها في تشكل قناعات ومواقف الرأي العام.

نتحدث بين الفينة والأخرى عن مؤثرات البيئة الخارجية على المزاج العام، ونشير إلى الأجندات الخاصة وتقاطع المصالح، وأثناء المتابعة نستنتج أن توجيه الصورة الإعلامية يتطلب تحليل إشكالية عدم التجانس بين التصورات الذهنية في البيئة الاجتماعية، وعندما نقرأ ما توّصل إليه علماء الاجتماع المتخصصون بهذا الجانب، نجد مفارقات، تتراوح بين رواسب الماضي، وتراجع دور القدوة المؤثرة في التصدّي لحالة الانكماش الاقتصادي، وما تتسبب به من ضيق العيش، وتآكل المردود الفردي لطبقة واسعة من المجتمع المتقارب، ومن المعلوم أنّ تراكمات هذا الواقع تقلل من حس تناغم الرأي العام مع ما تبثه وسائل الإعلام المحلية من أفكاروصور متنوعة.

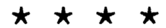
ُيستشف من مستجدات الأحـداث المعاصـرة، أن حالـة الانفتـاح غـير المنضبط بين الدول والجماعات، تؤثر على مستوى تفاعل الرأي العام محلياً وعربياً مع الصورة الإعلامية التي تبثهـا شاشـات التلفزيـون والفضـائيات، وهنالك جملة حقائق يمكن توثيقها كما يلي :-

- تتنـافس معظـم الفضـائيات علـى إحـداث نقلـة نوعيـة في عمليـات التواصل مع المتلقين، ومن الواضح بأن وفرة الإمكانات المادية تسـهم بتأهيل طـواقم العمـل وتحسـين ظـروفهم المعيشـية، وهـذا مـا ُينمـي إبداعاتهم وتميّزهم بعملهم، وتبعاً لـذلك تـبرز الجـرأة في طـرح أهـم القضـايا، وتتجلّـى المهنيـة بـأبهى صـورها للحـد الـذي يـدفع معظـم المشاهدين للعزوف عن متابعة شاشاتهم المحليـة، ربمـا لشـعور الـبعض بـالروتين أو أن الصـورة الإعلاميـة تكـون "موجهـة" ولا تلتقـي مـع الطموحات المنشودة.

- ُيستدل من توجهات الـرأي العـام أن استضـافة أهـل الخـبرة والمعرفـة ومحاورتهم بشكل مباشـر تـوفر عناصـر التشـويق والتنـوع في الرسـالة الإعلامية.

- أثرت الأحـداث المتاليـة والمتمثلـة بـالاحتلال الإسـرائيلي للأراضـي الفلسطينية، وما نتج عن تطورات الحـرب علـى العـراق علـى الـدور الإعلامـي بإطـاره العـام، إذ مـن المعلـوم أن التجـاوب مـع الصـورة الإعلامية، عندما تكون طرفاً في صناعة الحـدث يختلـف عنـه، عنـدما

يتأثر الجميع بردود الأفعال، وفي مجمل الأحوال، فإنّ الارتقاء بمهمة الصورة الإعلامية فيما سيأتي من الأيام، سيكون ملحاً وضرورياً، على اعتبار أنّ ذلك مرتبط بمتطلبات السير في ركب التطوّر المعرفي، وهذا يستدعي تكاتف الجهود للذود عن إنجازات الشعوب وصون مكتسباتها.



قائمة المصادر والمراجع

1. كناعنة، شريف، ملامح المادة الفولكلورية، مركز الوثائق و الأبحاث، جامعة بيرزيت.
2. مجلة عالم الفكر، المجلّد السابع عشر، العدد الأوّل، نيسان 1986.
3. الموسوعة البريطانيّة و الموسوعة العربيّة الميسّرة: مادة الفولكلور.
4. كتاب فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطيّة و الرفاهيّة، عالم المعرفة، العدد 238.
5. النظام العربي إلى أين: سلسلة الحوارات العربيّة، 3/ 2001
6. الدوري عبد العزيز : كتاب التكوين التاريخي للامة العربية ، دراسة في الهوية والوعي .
7. الهرش (عايد حمدان): كتاب تصميم البرمجيات التعليمية وانتاجها وتطبيقاتها التربوية .
8. عبيدات (سليمان أحمد) : أساسيات تدريس الاجتماعيات وتطبيقاتها العملية .
9. الكيالي (عبد الوهاب) : تاريخ فلسطين الحديث .
10. قضايا النهضة والتنوير : سلسلة كتب تاريخية وثقافية .
11. أبو إصبع (صالح خليل)، الاتصال و الإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آلام للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الرابعة، 1425هـ-2004م، عمان، الأردن.
12. السيد عليوة، أستراتيجية الإعلام العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990، جامعة اليرموك، رقم التسلسل 290593، 1996.
13. مصالحة (محمد)، الإعلام العربي و الصوت الآخر، 1408ه-1988م.
14. قويسي (عبد القادر محمد)، دراسات في الرأي العام / مقاربة سياسية، مكتبة جامعة اليرموك.



ملامح التحدي وأدوات التنمية

كيف يمكن تقييم تجارب الماضي، من خلال النظرة الموضوعية للحاضر وأهمية استشراف المستقبل؟ وماذا عن واقع التنمية في ظل التداخل غير المنضبط بين الدول والجماعات؟ وهل هناك إرادة فكرية ملتزمة بإستحقاقات المرحلة، وأهمية السير في ركب التطور التكنولوجي.

تلك هي أهم التساؤلات التي يحاول هذا الكتاب مناقشتها في حقبة تتراكم فيها الأزمات، وتتقاطع من خلالها الأهداف السياسية والمصالح الإقتصادية.

عبد... ات

شركة دار البيروني للنشر والتوزيع
الاردن - عمان - وسط البلد - شارع السلط - بناية رقم (٢٣)
ص.ب: ١٨٢٢١٢ عمان ١١١١٨ - تليفاكس: ٩٦٢٦٤٦٥١٠٠٤+
Email:beyrouni publisher@gmail com




ISBN 978- 9957-568-18-4